

alexandra.ahlamontada.com
منتدى مكتبة الأسكندرية
البير كامو
المقصلة
ترجمة : جورج طرابيشي

المقالة



تأليف : ألبير كامو

ترجمة : جورج طرابيشي

منشورات دار مكتبة الحياة

بيروت - لبنان

مقدمة الناشر

« البير كامو » ليس بحاجة الى تقديم او تقريظ .. فالقارىء العربي يعرفه حق المعرفة .. يعرف فيه الكاتب والفنان الكبير ، الذي امتاز بقلم يجريه على الجماد فيكاد يحييه ويُنطقه .. ويعرف فيه المصوّر البارع الذي تحوّل ريشته الخيال الى حقيقة واقعة نابضة بالحياة .. يعرفه من مؤلفاته التي تُرجم معظمها الى اللغة العربية ، والتي كان لدار **مكتبة الحياة للطباعة والنشر** ، السبق في تقديمها الى القارىء العربي في طبعات متتالية دقيقة الترجمة ، حديثة الاخراج والتبويب .. أسوة بما دأبت عليه الدار من تقديم كل نفيس وقيّم من انتاج أعلام الادب والفكر الغربي .

لقد قدّمت الدار من مؤلفات كامو : اسطورة سيزيف ، السقطة ، أعراس ، المنفى والملكوت .. وتقدم اليوم هذه الطبعة الحديثة من « المقصلة » .

وهذا الكتاب « المقصلة » .. ليس قصة ، او رواية ، كما قد يتبادر الى الذهن عند قراءة الاسم .. بل هو بحث وافٍ ودراسة كاملة ، عن أحكام قوانين العقاب التي تنص على إعدام القاتل .. لا من الناحية القانونية بل

من الناحية الانسانية ومن جهة أثر هـذا القانون على المجتمع وأفراده في الحاضر والمستقبل .. بأسلوب برع فيه كامو حتى أصبح وصفاً ثابتاً لكل ما كتب ، الاسلوب الانساني الرقيق والدقيق ، يصوّر به كامو أحاسيس المذنب وانفعالاته أصدق تصوير ، ويكشف به خفايا النفس البشرية ، ويعرض في عمق شعور المحكومين بالاعدام وخلجات نفوسهم عندما يعلمون بالحكم ثم عندما يعلمون بموعد التنفيذ .. وفي فترة انتظار الموت .. وما أقساها من فترة !.. مستشهداً بوقائع وقصص وحوادث هزّت المجتمع الفرنسي .

« إعدام القاتل » .. وهو البحث الذي تناوله كامو في هذا الكتاب ، أمر رأت بعض الدول إلغاءه و استبداله بعقوبة أخرى رادعة ، رغم ما أثار هـذا الإلغاء من معارضة طالبت بوجوب العودة اليه حرصاً على سلامة المجتمع وردعاً للمستهترين بأرواح البشر .. ويردّ كامو على هؤلاء المعارضين بسؤال هام : أليس المجتمع مسؤولاً – ولو جزئياً على الأقل – عن هذه الجرائم التي يقمعها بمثل هذه القسوة ؟.. ألا يمهّد المجتمع نفسه ، بإباحته لكثير من دواعي الإنحراف والفساد والعبث والمجون ، السبيل الى وقوع العديد من الجرائم ، بل ويكاد يخلق الظروف التي تؤدي الى الجريمة العنيفة المروّعـة ثم يعود فيستنكرها ويصبّ غضبه على مرتكبيها ؟.. مـــا هو دور المجتمـع بنظامه وتقـاليده وعاداته وأخطائه في حدوث الجريمة ؟.. وكيف يمكن العلاج والردع بدون إهدار لكرامة الانسان والانسانية ؟.

هذا هو ما يجيب عنه كامو في هذا البحث الانساني العميق .. تقدمه الدار الى كل قارىء باحث مطلع .. والله الموفق .

الناشر

في عام ١٩٥٥ ، شرع آرثر كوستلر في شن حملة صحفية للمطالبة بالغاء عقوبة الاعدام في انكلترا . وبعد حملته هذه بمدة قصيرة من الزمن وافق مجلس العموم البريطاني على الغاء هذه العقوبة، ولكن مجلس اللوردات المحافظ حال دون ذلك.

وفي عام ١٩٥٧ ، كتب ألبير كامو دراسته هذه ، التي نقدمها للقراء العرب فيما يلي ، ليضم صوته الى صوت كوستلر ، ويطالب بالغاء عقوبة الاعدام في فرنسا .



قبيل حرب ١٩١٤ بقليل ، حُكم بالموت في مدينة الجزائر على قاتل ارتكب جريمة مثيرة للاستنكار حقاً (فقـــد ذبح اسرة من المزارعين مع اطفالها) . كان عاملاً زراعياً قـد قتل تحت سيطرة نوع من فوران الدم ، لكن مما زاد في خطورة جرمه كونه قد سرق ضحاياه . وأثارت القضية ضجة عظيمة . وساد اعتقاد عام بأن قطع الرأس عقوبة خفيفة بالنسبة لمثل هذا الوحش . هذا ما كان ، على ما قيل لي ، رأي والدي الذي ثار استنكاراً لقتل الاطفال على الأخص . وإن احد الاشياء النادرة التي اعرفها عنه ، على كل حال ، انه أراد ان يشهد تنفيذ الحكم ، للمرة الاولى في حيـاته . ونهض ليلاً ليذهب الى مكان التنفيذ ، وسط جمهرة كبيرة من الشعب . اما ما رآه ، ذلك الصباح ، فلم يروِ لأحد عنه شيئاً . وتروي امي فقط انه عاد كالعاصفة ، متجهم الوجه ، ورفض ان يتكلم ، وتمدّد لفترة من الزمن على السرير ثم أخذ فجأة يتقيأ . كان قد اكتشف الحقيقة التي تختفي تحت الصيغ الكبيرة التي تقنع بهـــا . فبدلاً من التفكير بالاطفال

المذبوحين ، لم يعد بوسعه ان يفكر إلا بذلك الجسم المختلج الذي ألقي به على لوح خشبي لتقطع عنقه .

لا بد لنا من الاعتقاد بأن هذا العمل الطقسي فظيع جداً حتى استطاع ان يقهر استنكار رجل بسيط ومستقيم ، وحتى لم يكن للقصاص الذي كان يقدّر ان القاتل استحقه مئة مرة من أثر آخر سوى انه سبَّب له التقيؤ .

وحين تدفع العقوبة القصوى الرجل الشريف المفروض فيها انها تحميه الى الغثيان ، يبدو عندئذ من الصعب الزعم بأنها تهدف ، كما كان يجب ان تكون وظيفتها ، الى إحلال المزيد من الأمان والنظام في المجتمع . بل ان الحقيقة الصارخة تظهر على العكس ان هذه العقوبة لا تقلّ وحشية عن الجناية ، وأن هذه الجريمة الجديدة ، بدلاً من ان تغسل الاهانة التي أُلحقت بالهيئة الاجتماعية ، تزيد في بشاعة الجريمة الاولى . وهذا صحيح جداً بحيث لا يجرؤ احد على الكلام مباشرة عن هذا الاحتفال . ولقد ألف الموظفون والصحفيون المكلفون بالكلام عنه ، وكأنهم مدركون لما فيه من إثارة وعار في آن واحد ، نوعاً من لغة طقسية ، لا تتجاوز بعض الصيغ المقننة . وهكذا نقرأ ، ساعة الافطار ، في زاوية من زوايا الصحيفة ، ان المحكوم عليه قد « سدَّد دينه للمجتمع » ، او انه « كفَّر » ، او ان

العـدالة«اخذت حقها في الساعة الخامسة » . والموظفون يتكلمون عن المحكوم عليه بطريقة غير مباشرة ، ولا يدعونه بهـذا الاسم ، وأحياناً يشيرون اليه باسمه المختصر « م. ب. ع »[1] . انهم لا يكتبون عن العقوبة القصوى ، اذا صحَّ القول ، إلا بصوت خافت . ونحن ، في مجتمعنا المتمدن جداً ، نعرف ان المرض خطير حين لا نجرؤ على الكلام عنه مباشرة . ولقــد اقتصرت الأسر البورجوازية ، لمدة طويلة ، على القول ان الابنة البكر كانت ضعيفة الصدر ، او ان الأب كان يشكو من « ورم » ، لأنهـا كانت تعتبر السل والسرطان امراضاً مخزية بعض الشيء . وهذا يصح اكثر على عقوبة الموت بلا ريب ، ما دام جميع الناس يحاولون ألا يتكلموا عنها إلا بكتابات . انها بالنسبة للمجتمع كالسرطان بالنسبة للفرد ، مع فرق واحد وهو ان ما من احد تكلم قط عن ضرورة السرطان . انهم لا يترددون ، على العكس ، في تصوير عقوبة الموت على انها ضرورة مؤسفة ، اي انها تضفي طابع الشرعية على القتل ، ما دامت ضرورية ، وان من المستحسن عدم الكلام عنها ، ما دامت مؤسفة .

لكني أنوي ، على العكس ، ان اتكلم عنها بفجاجة ، لا لأني احب الفضيحة ، ولا بدافع من انحراف في الطبيعة ، على مـا اعتقد . لقد

---

(١) اي المحكوم بالاعدام . (المترجم)

كنت دائماً أشمئز ، ككاتب ، من بعض التساهل . وأعتقد ، كإنسان ، ان مظاهر وضعنا المنفرة ينبغي ان تواجـــه بصمت ، اذا كانت محتومة . لكن حين يسهم الصمت او حيل اللغة في الابقاء على استغلال يجب ان يصلح او على تعاسة يمكن ان يخفف من وطأتها ، فليس هناك من حل آخر الا الكلام بوضوح وإظهار البذاءة التي تختفي تحت معطف الكلمات . ان فرنسا تشاطر اسبانيا وانكلترا الشرف الجميل بأنها بلد من آخر البلدان ، في هـــذا الجانب من الستار الحديدي ، التي احتفظت بعقوبة الموت في ترسانة وسائل القمع . ان بقاء هذا الطقس البدائي لم يكن ممكناً عندنا لولا لامبالاة الرأي العام او جهله ، هذا الرأي العام الذي لا يعبّر عن رأيه الا بالجمل الاحتفالية التي لُقنها . ان الكلمات تفرغ من معناها ، حين ينـــام الخيال . ان شعباً اصمّ يسجل بلا اكتراث إدانة انسان . لكن اذا ما اظهرنا الآلة ، وجعلناه يلمس الخشب والحـــديد ، وأسمعناه صوت الرأس الذي يسقط ، فان الخيال الجماهيري الذي يستيقظ فجأة ، سيستنكر في آن واحد هذه المفردات وهذا التنكيل .

حين كان النازيون يقومون في بولونيا بالاجهاز على الرهـــائن اجهازاً جماعياً ، كي يتجنبوا ان يصيح هؤلاء الرهائن بعبارات التمرد والحرية كانوا يكمون افواههم برباط مجصص . ولا يمكننا بدون وقـاحة ، ان نشبّـه نصيب اولئك الضحايا الأبرياء بنصيب المجرمين

المحكومين . لكن علاوة على ان المجرمين ليسوا هم الوحيدين الذين يُعدمون بالمقصلة في بلادنا ، فان الطريقة لا تزال هي هي . اننا نخنق تحت عبارات مكتومة تنكيلاً لا يمكننا ان نؤكد شرعيته قبل ان نتمعّن فيه على حقيقته . وبدلاً من القول ان عقوبة الموت ضرورية اولاً ، وان المناسب عدم الكلام عنها بالتالي ، ينبغي ان نتكلم على العكس عما هي عليه فعلاً وان نقول ، بعد ذلك ، هل يجب ان تعتبر ضرورية ، كما هي عليه ؟..

اما انا فلا اعتقد انها لاجدية فحسب ، بل أرى انها مضرّة عظيم الضرر ايضاً ، وينبغي ان اسجل هنا هذه القناعة ، قبل ان ادخل في لُبّ الموضوع . وليس من الاستقامة بشيء ان اسمح بالاعتقاد بانني توصلت الى هذه النتيجة بعد اسابيع من التمحص والبحث وقفتها على هذه المسالة . لكن قد لا يكون من الاستقامة بشيء ايضاً ان انسب قناعتي الى فرط العاطفة وحده . انني بعيد ، على العكس ، ابعد ما يمكن عن تلك الرقة الرخوة التي كان ينشرح لها صدر الانسانيين والتي تختلط فيها القيم والمسؤوليات ، وتتعادل الجرائم ، وتفقد البراءة حقوقها نهائياً . انني لا اعتقد ، بخلاف العديد من المشاهير المعاصرين ، بأن الانسان هو ، بطبيعته ، حيوان اجتماعي . وفي الحق ، انني اعتقد العكس ، لكني اعتقد ، وهذا مختلف جداً ، انه لا يستطيع ان يعيش بعد الآن فصاعداً خارج المجتمع الذي

باتت قوانينه ضرورية لبقائه المادي . ينبغي اذن ان تقرر المسؤوليات حسب سلم معقول وناجح من قِبل المجتمع نفسه . لكن القانون يجد تبريره الاخير في الخير الذي يسبّبه او لا يسببه للمجتمع في مكان وزمان معطيين . انني لم استطع ان أرى في عقوبة الموت ، طوال سنوات ، إلا عذاباً لا تحتمله المخيلة ، وفوضى كسلى يدينها عقلي . بيد انني كنت مستعداً للاعتقاد بأن الخيال يؤثر على حكمي . لكني في الحقيقة لم أجد شيئاً طوال هذه الاسابيع لم يعزز قناعتي ، او عدّل من افكاري ، بل انضافت ، على العكس ، حجج جديدة الى حججي القديمة . وانني اشاطر اليوم قناعة كوستلر مطلق المشاطرة : ان عقوبة الموت تلطخ مجتمعنا ، وأنصارها لا يستطيعون تبريرها منطقياً .

من المعروف ان الحجة الكبرى لأنصار عقوبة الموت هي عبرة القصاص . فالرؤوس لا تقطع لمعاقبة اصحابها فحسب ، بل ايضاً لتخويف من تغريه التجربة بتقليدهم ، عن طريق مثال مخيف . ان المجتمع لا ينتقم ، بل يريد فقط ان يقي نفسه . انه يشهر الرأس كي يقرأ عليه المرشحون للجريمة مستقبلهم فيتراجعون .

قد تكون هذه الحجة ذات تأثير لو لم نكن مرغمين على ان نلاحظ :

١ ـ ان المجتمع نفسه لا يؤمن بالعبرة التي يتكلم عنها .

٢ ـ انه لم يثبت ان عقوبة الموت قد جعلت قاتلاً واحداً ، مصمماً على ان يكون قاتلاً ، يعدل عن ذلك ، وان من الواضح انه لم يعد لها اي تأثير ، إن لم يكن تأثير إغراء ، على آلاف المجرمين .

٣ ـ انها تشكل ، من ناحية اخرى ، مثالاً كريهاً لا يمكن لأحد ان يعرف الى ما ستؤدي نتائجه .

ان المجتمع اولاً لا يؤمن بما يقوله . ولو كان يؤمن به حقاً ، لأظهر الرؤوس ، ولاتبع عمليات التنفيذ بحملة دعاوية كالحملة التي يخصصها عادة للقروض القومية وللاصناف الجديدة من المشروبات . لكننا نعرف ، على العكس ، ان عمليات التنفيذ في بلادنا ما عادت تتم بشكل علني ، بل هي تجري في باحة السجون امام عدد قليل من الاخصائيين ، وقليل من يعلم سبب ذلك ومتى كان . ان هذا التدبير حديث نسبياً . فقد تمت آخر عملية اعدام علنية عام ١٩٣٩ ، أعدم فيها ويدمان الذي اقترف عدة جنايات ، اصبحت طريقتها شائعة لجرأتها .

ففي ذلك الصباح ، تجمّع جمهور كبير في فرساي ، وكان بينهم عدد كبير من المصورين . وأمكن ان تؤخذ صور فوتوغرافية بين اللحظة التي عرض فيها ويدمان على الجمهور ، واللحظة التي قُطع

فيها رأسه . وبعـد بضع ساعات ، نشرت « باريس ـ سوار » صفحة مصورة عن ذلك الحدث (الفاتح للشهية) . وهكذا استطاع الشعب الباريسي الطيب ان يتبين ان الآلة الخفيفة الدقيقـة التي استخدمها منفـذ الاعدام مختلفة عن المقصلة التاريخية اختلاف سيارة جاغوار حديثة عن سياراتنا القديمة التي من طراز ديون ـ بوتون . وبخلاف ما كان متوقعاً ، نظرت الادارة والحكومة بعين الاستياء الشديد الى هذه الدعاوة الممتازة . وأعلنتا ان الصحافة أرادت ان تتملق غرائز قرائهـــا السادية . وهكذا تقرر ألا ينفـذ الاعدام علنياً مذ ذاك فصاعداً ، وكان هـذا تدبيراً سهّل ، الى حد مـا ، من عمل سلطات الاحتلال .

ان المنطق ، في هـــذه القضية ، لم يكن مع المشرع . فقد كان ينبغي على العكس ، ان يُزاد في اوسمة مدير « باريس ـ سوار » وسام جديد لتشجيعه على اتقـــان العمل اكثر في المرة القـادمة . وبالفعل ، اذا كنـا نرغب في ان تكون للعقاب عبرة ، فليس علينا فقط ان نضاعف من عـدد الصور ، بل ايضاً ان ننصب المقصلة في ساحة كونكورد ، في الساعة الثانية من بعـــد الظهر ، وان ندعو الشعب قاطبة ، وان نبث الاحتفال من التلفزيون ليشاهده من كان غائباً . يجب ان نفعل ذلك ، او ان نكف عن الكلام عن العبرة . كيف يمكن لجريمة قتل سرية تُقترف ليلاً في باحة سجن ان تكون

ذات عبرة ؟ ان اكثر ما يرجى منها هو إعلام المواطنين دورياً بأنهم سيموتون اذا ما قَتَلوا . وهـذا مستقبل يمكن ان يوعد به ايضاً مَن لا يَقْتُلون . واذا كنا نريد للعقوبة ان تكون ذات عبرة حقاً ، فينبغي ان تكون مخيفة . ولقد كان تيو دي لابوفوري ، ممثل الشعب عام ١٧٩١ ، ونصير التنفيذ العلني ، اكثر منطقية حين أعلن في الجمعية الوطنية : « لا بد من مشهد رهيب لروع الشعب » .

اما اليوم ، فلا وجود لمثل هذا المشهد ، بل كل ما هنالك عقاب يعرفه الجميع عن طريق السمع ، وبين الحين والحين مجرم المستقبل ، لحظة اقترافه الجرم ، بعقوبة يجهـد المجتمع في جعلها مجردة اكثر فاكثر . واذا كنا نريد حقاً ان يحتفظ دوماً بهذه العقوبة في ذاكرته ، كي توازن في البداية ثم تقلب فيما بعـد قراره المجنون بالقتل ، أفلا ينبغي ان نسعى الى ترسيخ هذه العقوبة وواقعيتها الرهينة ترسيخاً عميقاً في جميع الحساسيات ، بمختلف وسائل الصورة واللغة ؟

وبدلاً من ان نتكلم بإبهـام عن دين سدَّده احدهم ، ذات صباح الى المجتمع ، ألن تكون عبرة أنجع اذا ما استفدنا من مثل هـــذه المناسبة الجميلة لنذكِّر كل مَن تراوده نفسه بتفاصيل ما ينتظره ؟ وبدلاً من ان نقول : « اذا قتلت ، فسوف تكفـّر على المقصلة » ، أليس من الافضل ان نقول ، بغاية العبرة : « اذا قتلت ، فسوف يلقى بك

في السجن طوال شهور او سنين ، ويتقاسمك يأس مضنٍ ورهبة متجددة دوماً ، الى ان نتسلل ، ذات صباح ، الى زنزانتك ، وقد خلعنا أحذيتنا كي تكون مفاجأتنا لك أشد اثناء نومك الذي سيسحقك بعد قلق الليل . سوف ننقض عليك ، ونوثق معصميك خلف ظهرك ، ونقص ياقة قميصك وشعرك بالمقص اذا كان هناك موجب . ورغبة في المزيد من الاتقان ، سوف نربط ذراعيك بواسطة حزام جلدي ، حتى ترغم على ان تكون محدودباً فتقدم بالتالي رقبة بارزة كما ينبغي . ثم سوف نحملك ، يسندك رجلان من ذراعيك ، وقدماك تزحفان الى الخلف عبر الممرات . وأخيراً ، تحت سماء داجية ، سوف يمسك بك احد الجلادين من اسفل بنطالك ويرمي بك افقياً على لوح خشبي ، بينما يثبت آخر رأسك في فجوة ، ويُسقط ثالث من علو مترين وعشرين سنتيمتراً ، ساطوراً يزن ستين كيلو سيحز عنقك كموسى حلاقة » .

ولكي تكون العبرة أنجع ايضاً ، ولكي يصبح الخوف الذي ينتج عنها قوة عمياء .وقاهرة في داخل كل منا ، قوة تكفي للتعويض في اللحظة المناسبة عن الرغبة التي لا تقاوم في القتل ، ينبغي ان نذهب الى أبعد من ذلك ايضاً . فبدلاً من ان يدفعنا طيشنا المتعجرف المعروف عنا ، الى الفخر بأننا اخترعنا هذه الوسيلة السريعة

والانسانية [1] لقتل المحكوم عليهم، ينبغي ان ننشر بآلاف النسخ، وندرس في المدارس والكليات، الشهادات والتقارير الطبية التي تصف حالة الجسم بعد التنفيذ. وسوف نوصي بخاصة بطبع ونشر تقرير حديث قدمه لأكاديمية الطب الدكتوران بنيدولييفر وفورنيه. ان هذين الطبيبين الشجاعين اللذين طُلب اليهما، لمصلحة العلم، ان يفحصا اجسام المنكل بهم بعد التنفيذ، قد قدّرا ان من واجبهما تلخيص ملاحظاتهما الرهيبة: «اذا استطعنا ان نسمح لأنفسنا بتقديم رأينا حول هذا الموضوع، فإن مثل هذه المشاهد فظيعة الايلام. ان الدم يخرج من الأوعية بقوة نبض الوداجين المقطوعين، ثم يتخثر. وتتشنج العضلات وتتقلص لييفاتها بطريقة مذهلة. ويتموج المعي، وينبض القلب بحركات لامنتظمة، ناقصة، أخاذة. ويتقلص الفم في لحظات معينة بتعبير اشمئزاز.. وصحيح ان العينين بلا حراك، في ذلك الرأس المقطوع، متسعتان، لكنهما، لحسن الحظ، لا تنظران، واذا لم يكن فيهما ذلك الكدر وذلك اللون الحليبي الذي تتلون به الجثث، إلا انهما باتتا لا تتحركان، ان شفافيتهما حية، لكن شخوصهما ميت. وهذا كله قد يدوم دقائق، بل ساعات،

---

(١) يعتقد الدكتور المتفائل غيوتان (المقصلة تدعى بالفرنسية غيوتين) ان المحكوم عليه لا يشعر بشيء. وأكثر ما هنالك «برودة خفيفة في العنق».

لدى افراد طبيعيين : ان الموت ليس فورياً ... وعلى هذا فان كل عنصر حيوي يظل على قيد الحياة بعد قطع الرأس .. ولا يبقى للطبيب إلا ذلك الانطباع من تجربة فظيعة ، عن عملية تشريح قاتلة ، يتبعها دفن سابق لأوانه[1] » .

أشك في أن هناك الكثير من القراء الذين يستطيعون ان يقرأوا هذا التقرير المروع دون ان يمتقعوا . نستطيع اذن ان نعتمد على ما فيه من عبرة وعلى قدرته على التخويف . ولا شيء يمنع من ان نضيف اليه تقارير الشهود التي تثبت ايضاً صحة ملاحظات الطبيبين . يقال مثلاً ، ان وجه شارلوت كورداي[2] قد احمرّ بعد ان أعدمت ، من صفعة الجلاد . ولن ندهش عند سماعنا ملاحظات اقرب عهداً . فقد وصف مساعد جلاد ، وهو من الاشخاص الذين لا يشتبه في شدة عاطفيتهم وحساسيتهم ، ما أرغم على رؤيته على النحو التالي : « انه مجنون مصاب بنوبة حقيقية من الهذيان العصبي ، ذاك الذي ألقينا به تحت الساطور . وسرعان ما مات الرأس ، لكن الجسم وثب ، بالمعنى الحرفي لهذه الكلمة ، في السلة ،

(١) مجلة « عدالة بلا جلاد » ، العدد الثاني ، حزيران ١٩٥٦ .

(٢) فتاة فرنسية أعدمت لأنها اغتالت السياسي مارا في الثورة الفرنسية.
(المترجم)

وشد على الحبال . وبعــد عشرين دقيقة ، في المقبرة ، كان لا يزال يرتجف[1] . ويروي الكاهن الأب ديفويود ، المرشد الحـالي لسجن لاسانتيه ، الذي لا يبـدو انه يعارض عقوبة الموت ، القصة التالية البعيدة المغزى ، في كتابه « الجانحون » ، التي تحدد قصة المحكوم عليه لانغيل الذي كان رأسه المقطوع يجيب عنـد النداء باسمه : « كان المحكوم عليه ، صبيحة التنفيذ ، متعكر المزاج ورفض غوث الدين . ولما كنا نعرف اعماق قلبه وحبه لزوجته التي كانت عواطفها مغرقة في مسيحيتها ، فقد قلنا له : « هيا ، حباً بزوجتك ، اخشع قليلاً قبل الموت » . ورضي المحكوم عليه ، وخشع ملياً امام المصلوب ، ثم بدا عليه انه بات لا يعير وجودنا انتباهاً . وحين نفذ الحكم فيه ، كنـا على مسافة قريبة منه . لقـد سقط رأسه في الزنبيل الموضوع امام المقصلة ، وسرعان ما وضع الجسم في السلة . بخلاف العادة ، اغلقت قبل ان يوضع فيها الرأس . واضطر المساعد الذي كان يحمل الرأس الى الانتظار لحظة كي تفتح السلة من جديد . والحال اننـا خلال هذه الوهلة الوجيزة من الزمن ، تمكنا من رؤية عيني المحكوم عليه الاثنتين شاخصتين إليّ بنظرة تضرُّع ، وكأنما تسالان صفحاً . وبحركة

---

(١) ذكرها روجيه غرونيه في « الوحوش » . نشر غاليهار . وهـذه الأقوال ثابتة الصحة .

غريزية ، رسمنا اشارة الصليب لنبارك الرأس ، ثم طرفت الجفون ، وأضحى تعبير العينين وديعاً ، ثم انطفأت النظرة رغم انها ظلت معبّرة » . ان القارىء سيتقبل ، حسب ايمانه ، التفسير الذي يقترحه الكاهن . بيد ان هاتين العينين « اللتين ظلتا معبرتين » ، لا تحتاجان لأي تاويل .

استطيع ان اذكر عدداً آخر من الشهادات لا يقل هلوسة . لكني لا استطيع ، فيما يعنيني ، ان اذهب الى أبعد من ذلك . فأنا لا أقول ، بعد كل شيء ، ان عقوبة الموت ذات عبرة ، بل هي تبدو لي ، فيما هي عليه ، جراحة غليظة تجري في شروط تجرّدها من كل ما يمكن ان يكون فيها من عبرة . اما المجتمع ، على العكس ، والدولة التي رأت من الاهوال ما رأت ، فيمكنهما ان يتحملا هذه التفاصيل ، وعليهما ، ما داما يقولان بالعبرة ، ان يحاولا إفساح المجال امام الجميع ليتحملوها ، حتى لا يكون ثمة احد على جهل بها ، وحتى يزهد السكان جميعاً في الشر بعد ان حلّ الهلع في قلوبهم ، وبغير هذه الطريقة ، من يأملون في تخويفه بهذه العبرة التي تحجب عن الانظار باستمرار ، بالتهديد بعقاب يصور على انه وديع وسريع الزوال ، بهذا العذاب المتوّج بازهار البلاغة ! يقيناً ، انهم لا يخوفون بذلك الناس الذين يعتبرون مستقيمين (وبعضهم مستقيم فعلاً) ، لأنهم نيام في تلك الساعة ، ولأن العبرة الكبرى لم تعلن لهم ، ولأنهم سيأكلون فطائرهم

في ساعة الدفن السابق لأوانه ، ولأنهم سيطلعون على عمل العدالة ، اذا ما قرأوا الصحف ، من بيـان متصنع الحلاوة سيذوب كالسكر في ذاكرتهم . ومع ذلك ، فان هذه المخلوقات الوديعة تقدم اكبر نسبة من جرائم القتل . والكثيرون من هؤلاء الناس الشرفاء مجرمون يجهلون انهم كذلك . ويرى احد القضاة ان الغالبية العظمى من القتلة الذين عرفهم مـا كانوا يعلمون ، وهم يحلقون ذقونهم صباحاً ، انهم سيقتلون مساء . فمن المنـاسب اذن ، من اجل العبرة والأمن ، ان يُشهر الوجه العاري للمحكوم عليه ، بدلاً من ان يقنَّـع ، امـام جميـع من يحلقون ذقونهم صباحاً .

لكن لا شيء من هذا . ان الدولة تموّه عمليات التنفيذ ، وتحيط بالصمت هذه النصوص وهـذه الشهادات . فهي لا تؤمن اذن بقيمة العبرة في العقوبة ، اللهم إن لم يكن من قبيل التقليد ودون ان تتكلف مشقة التفكير . انهم يقتلون المجرم لأنهم كانوا يقتلونه منذ قرون ، وهم يقتلونه ، على كل حال ، بالطريقة التي حُدِّدت في أواخر القرن الثامن عشر . وعلى هـــذا فانهم سيتبنون ، بعامل الروتين ، الحجج التي شاعت منذ قرون ، آخذين على عاتقهم مخالفتهم بتدابير اقتضاها تطور الحساسية العـــامة . انهم يطبقون قانوناً دون ان يناقشوه ، والمحكوم عليهم في بلادنا يموتون بصورة آلية باسم نظرية لا يؤمن بها المنفذون . ولو كانوا يؤمنون ، لعلمنا ذلك ولتبنيناه على

الأخص . لكن الدعاوة ، علاوة على انهـــا توقظ ، وبالفعل ، غرائز سادية لا يمكن حساب نتيجتها ، وتروي نفسها في النهـاية ذات يوم عن طريق جناية جديدة ، تهدد ايضاً بإثارة التمرد والاشمئزاز لدى الرأي العام . وتزداد صعوبة تنفيذ الاعدام بشكل متسلسل متتابع ، كما نرى اليوم في بلادنا ، اذا ما تترجمت عمليات التنفيذ هــذه في صوَر حية في الخيال الشعبي . ان مَن يحتسي قهوته وهو يقرأ ان العدالة قد انتصرت ، سيبصقها فيما لو قرأ أبسط التفاصيل . والنصوص التي ذكرتها قـد تظهر بمظهر حسن بعض أساتذة الحقوق الجنائيـة الذين يعجزون عجزاً واضحاً عن تبرير هذه العقوبة المنافية لروح العصر ، فيعجزون انفسهم بالقول ، مع العالم الاجتماعي تارو ، إن إماتة الانسان دون إيلامه خير من إيلامه دون إماتته . لهذا ينبغي تأييـد غامبيتا على موقفه ، حين صوّت ، وهو من خصوم عقوبة الموت ، ضد مشروع قانون يتضمن إلغاء الاعلان الدعاوي عن عمليات التنفيذ . وأعلن : « اذا ألغيتم فظاعة المشهد ، اذا نفذتم الاعدام داخل السجون ، فسوف تخنقون انتفاضة التمرد العـــامة التي ظهرت في السنوات الاخيرة ، وستوطدون ركائز عقوبة الموت » .

وبالفعل ، ينبغي القتل علنـاً او الاعتراف بأن الدولة لا تتمتع بسلطة القتل . واذا كان المجتمع يبرر عقوبة الموت بضرورة العبرة ، فعليه ان يبرر نفسه بجعله من الدعاوة ضرورية . عليـه ان يظهر

يدي الجلاد ، في كل مرة ، وأن يرغم المواطنين من ذوي الشعور المرهف على النظر اليها ، وأن يرغم معهم جميع من كانوا السبب ، من بعيد او قريب ، في وجود هذا الجلاد . وإن لم يفعل ذلك ، فانه يعترف بأنه يقتل دون ان يعرف ما يقوله ولا ما يفعله ، او بانه يقتل مع معرفته ان هذه التمثيليات الكريهة ، العاجزة عن تخويف الرأي العام ، لا تستطيع شيئاً سوى ان توقظ الجريمة او ان تزرع البلبلة في المجتمع . ولعل المستشار السيد فالكو ، وهو قاضٍ بلغ عتبة حياته القضائية ، هو خير من يستطيع ان يعبر عن هذه الحقيقة في شهادته التي تستحق ان تدرس : « ... المرة الوحيدة التي رفضت فيها تخفيف العقوبة وأصدرت حكمي بإعدام المتهم ، ظننت انني سأشهد ، رغم موقفي ، عملية التنفيذ ببرود اعصاب . وعلى كل ، لم يكن المتهم محبباً الى النفس : فقد عذب ابنته الصغيرة وألقى بها في النهاية في بئر . حسناً ! بعد اعدامه ، وطوال اسابيع بل اشهر ، رزحت ليالي تحت كابوس هذه الذكرى ... لقد اشتركت في الحرب كسائر الناس ورأيت شباباً بريئاً يموت ، لكني استطيع القول انني لم اشعر قط ، امام ذلك المشهد الفظيع ، بتبكيت ضمير مثلما شعرت به امام هذا النوع من الاغتيال الاداري الذي يسمى عقوبة الاعدام » .

لكن ، وبعد كل شيء ، لمَ يؤمن المجتمع بهذه العبرة ما دامت لا تمنع الجريمة ، وما دام تأثيرها ، إن كان له وجود ، غير واضح

للعيان ؟ ان العقوبة القصوى لا تستطيع اولاً ان تخيف من لا يعرف انه سيقتل ، ومن يعقد العزم على القتل في لحظة مفـــاجئة ويهيىء جريمته تحت سيطرة الحمى او الفكرة الثابتـة ، ولا من يذهب الى موعد للتفاهم فيحمل معه سلاحاً ليخيف الخائن او الخصم ويستعمله مع انه كان لا يريد ذلك ، او يعتقد انه لا يريد . وبكلمة واحدة ، انها لا تستطيع ان تخيف الانسان الذي يجد نفسه ملقىً في الجريمة كما يجد نفسه ملقىً في البؤس ، ومعنى ذلك انهـا عاجزة في معظم الحالات . ومن العدل ان نعترف انها نادراً ما تطبق ، في بلادنا ، في مثل هذه الحالات ، لكن هـذه الـ « نادراً » وحدها تبعث القشعريرة في النفس .

فهل تخيف على الأقل ذلك الجنس من المجرمين الذين تزعم انها تؤثر عليهم والذين يعيشون من الجريمة ؟ هذا أبعد ما يكون عن الواقع . يقول كوستلر انه في العصر الذي كان فيه النشالون يعدمون في انكلترا ، كان لصوص آخرون يمارسون مهـــازلهم بين الجمهور المحتشد حول المشنقة التي يشنق عليهـا زميلهم . ان إحصاء أُجري في مطلع هـذا القرن في انكلترا يُظهر ان ١٧٠ من اصل كل ٢٥٠ مشنوقاً قد سبق لهم وشهدوا شخصياً تنفيذ اعدام او اعدامين . وفي عام ١٨٨٦ ، كان ١٦٤ من اصل ١٦٧ محكوماً بالموت عرفتهم جدران سجن بريستول ، قد شهدوا تنفيذ اعدام واحد على الأقل . ان مثل

هذه الاحصائيات باتت غير ممكنة في فرنسا ، بسبب السرية التي يحاط بهـا تنفيذ الاعدام . لكنها تسمح بالتفكير بانه كان حول أبي ، يوم التنفيذ ، عدد كبير جداً من مجرمي المستقبل لم يصابوا بتقيؤ . ان القدرة التخويفية لا تنال إلا الوجلين الذين لم يخلقوا للجريمة وتعجز عن إخضاع من لا يمكن إخضاعهم . ويستطيع القارىء ان يجد في اي كتاب متخصص في هـذا الموضوع الارقام والوقائع الدامغة في هذا الصدد .

إلا اننا لا نستطيع ان ننكر ان البشر يخشون الموت . ان الحرمان من الحياة لهو بدون أدنى ريب أقصى عقوبة ، ولا بد انه يثير فيهم ذعراً حاسماً . ان الخوف من الموت يبرز من اعمق اعماق الكائن المظلمة ، ويجتاحه اجتياحاً . وغريزة الحياة ، حين تهدّد ، تجن ذعراً وتتخبط في أردأ الهواجس . لقـد كان هناك اذاً اساس من الحقيقة في ايمان المشرع بأن قانونه يستند الى أغمض نوازع الطبيعة البشرية وأقواها . لكن القانون ابسط دوماً من الطبيعة . فهو حين يغامر في خفـايا النفس العمياء ، ليحاول السيطرة عليها ، يجازف ايضاً بأن يكون عاجزاً عن تبسيط التعقيد الذي يريد تنظيمه .

وبالفعل ، اذا كان الخوف من الموت امراً بديهياً ، فمن البديهي ايضاً ان هذا الخوف ، مهما كان كبيراً ، لم يكفِ قط لردع الأهواء

البشرية . ان باكون على حق إذ يقول ان الهوى ، مهما كان ضعيفاً ، يستطيع ان يواجه ويسيطر على الخوف من الموت . ان الانتقام ، والحب ، والشرف ، والألم ، او خوفاً آخر ، تتمكن من التغلب على هذا الخوف . وما يستطيع حب انسان او بلد ، ما يستطيع جنون الحرية ان يفعله ، كيف لا يتمكن الإثم ، والحقد ، والغيرة ، من فعله ؟ ان عقوبة الموت تحاول منذ قرون ، مع ما يرافقها غالباً من تفننات وحشية ، ان تجابه الجريمة . لكن الجريمة تعاند مع ذلك . لماذا ؟ لأن الغرائز التي تتصارع في الانسان ليست كما يريدها القانون قوى ثابتة في حالة توازن . إنها قوى متبدلة تموت طوراً وتنتصر طوراً آخر ، وتتغذى الحياة الفكرية من تصارعها المتتابع ، مثلما يتألف التيار من تذبذبات كهربائية متقاربة بما فيه الكفاية . لنتصور سلسلة التذبذبات من حالة الشهوة الى حالة عدم الشهية ، من التصميم الى العدول ، هذه التذبذبات التي نمر بها جميعاً خلال يوم واحد ، ولنضاعف الى ما لانهاية هذه التحولات ، فنكون لنا فكرة عن تكوين الحياة النفسية وتكاثرها . ان تفاوت هذه القوى يتم بشكل عام بسرعة اكبر من ان يسمح لقوة واحدة بالسيطرة على الكائن بأسره . لكن قد يحدث ان تجمع احدى قوى النفس الى حد تحتل معه مجال الشعور كله ، ولا تستطيع اي غريزة ، وإن كانت غريزة الحياة ، ان تكبح عندئذ طغيان تلك القوة التي لا تقاوم . ولقد كان ينبغي ،

كي تكون لعقوبة الموت قدرة تخويفية فعلاً ، ان تكون الطبيعة البشرية مختلفة عما هي عليه ، وأن تكون مستقرة صافية استقرار القانون وصفاءه . لكنها ستكون عندئذ طبيعة ميتة .

انها ليست كذلك . ولهذا فان القاتل يشعر بنفسه بريئاً حين القتل ، مهما بدا هذا غريباً بالنسبة لمن يلاحظ التعقيد البشري او لم يشعر به في نفسه . ان كل مجرم يحكم على نفسه بالبراءة قبل صدور الحكم . فهو إن لم يقدّر انه كان على صواب في عمله ، يرى ان الظروف تعذره . انه لا يفكر ولا يتوقع . واذا فكر فليتوقع انه سيعذر كلياً او جزئياً . فكيف يخشى ما يعتبره بعيد الاحتمال كل البعد ؟ انه سيخشى الموت بعد إصدار الحكم لا قبل الجريمة . ينبغي اذن ألا يترك القانون ، لكي يكون ذا قوة رادعة ، اي أمل للقاتل ، وأن يكون صارماً مسبقاً ، وألا يقبل بشكل خاص بأي ظروف مخففة . فمن يجرؤ في بلادنا على المطالبة بذلك ؟

واذا ما جرؤ انسان على المطالبة بذلك ، ينبغي عليه عندئذ ان يأخذ بعين الاعتبار مفارقة اخرى من مفارقات الطبيعة البشرية . ان غريزة الحياة ، وإن كانت أساسية ، لا تزيد أهمية عن غريزة اخرى لا يتكلم عنها علماء النفس المدرسيون : ألا وهي غريزة الموت التي تستلزم في بعض الاحيان دمار الذات ودمار الآخرين . ومن

المرجح ان شهوة القتل غالباً ما تلازم شهوة الانتحار او الفناء الذاتي[1] . وهكذا تكون غريزة البقاء مترافقة ، بنسَب متفاوتة ، بغريزة الهدم . ان هذه الغريزة الاخيرة تستطيع وحدها ان تفسر تفسيراً كاملاً شتى الانحرافات ، من إدمان على الخمر او المخدر او غيرهما ، التي تقود الانسان الى دمار ، دون ان يكون على جهل بذلك . ان الانسان يرغب في الحياة ، لكن من العبث ان نتصور ان هذه الرغبة ستسيطر على كل اعماله . انه يرغب ايضاً في ألا يكون شيئاً ، انه يرغب في ما لا مردّ له وفي الموت من اجل الموت . وهكذا يحدث ألا يرغب المجرم في الجريمة فحسب ، بل في الشقاء الذي يرافقها ايضاً ، حتى – وبخاصة – حين يكون هذا الشقاء لا حدّ له . وحين تنمو هذه الرغبة وتسيطر ، فان تصور عملية الاعدام لا يستطيع ردع المجرم فحسب ، بل من المرجح ايضاً ان يزيد في دوار الدوامة التي يضيع فيها . انه يقتل عندئذ كي يموت بمعنى ما .

ان هذه الصفات الخاصة تكفي لتشرح ان عقوبة ما ، يفترض فيها انها تخيف النفوس الطبيعية ، لهي خالية تماماً في الواقع من

---

(١) نستطيع ان نقرأ اسبوعياً في الصحف عن بعض المجرمين الذين ترددوا طويلاً بين قتل انفسهم او قتل الآخرين .

بديهيات علم النفس الاولى . ان جميع الاحصائيات بدون استثناء، الاحصائيات التي تخص البلدان التي ألغت عقوبة الاعدام والبلدان الاخرى ، تظهر ان ليس هناك من ترابط بين إلغاء هـذه العقوبة وبين الإجرام[1] . ان الاجرام لا يزيـد ولا ينقص . ان المقصلة موجودة ، وكذلك الجريمة . وليس بين الاثنين من رابطة القانون . وكل ما نستطيع استنتاجه من الارقام الكثيرة التي جاءت بها الاحصائيات هو ما يلي : لقد كان عقاب الكثير من جرائم غير القتل الموت ، طوال قرون ، ولم تستطع العقوبة القصوى ، المطبقة مراراً وتكراراً ، ان تزيل من الوجود أياً من هـذه الجرائم . ومنـذ قرون ، لم تعد عقوبة الموت تطبق على هذه الجرائم . ومع ذلك فإن عددها لم يزدَدْ ، بل ان بعضها تناقص . وكذلك عوقب القتل بالموت طوال قرون ، بيـد ان جنس قايين لم يختفِ . وأخيراً فان عـدد جرائم القتل في الدول الثلاث والثلاثين التي ألغت عقوبة الاعدام او عدلت عن استعمالها ، لم يزدَدْ . فمن يستطيع ان يستنتج من هذا ان عقوبة الموت رادعة حقاً ؟

(١) تقرير « اللجنة المختارة » الانكليزية لعـام ١٩٣٠ واللجنة الملكية الانكليزية التي استأنفت الدراسة مؤخراً : « جميع الاحصائيات التي درسناها تؤكد لنا ان إلغاء عقوبة الموت لم يؤدّ الى زيادة في عدد الجرائم » .

ان المحافظين لا يستطيعون ان ينكروا هـذه الوقائع ولا هذه الارقام. ان جوابهم الوحيـد والاخير له دلالته. انه يفسر الموقف الغريب لمجتمع يحيط عمليات التنفيذ بجو من الكتمان مع زعمه بأنها ذات عبرة. ويقول المحافظون: «لا شيء يثبت، بالفعل، ان عقوبة الموت ذات عبرة، بل من المؤكد ان آلاف القتلة لم يخشوها. لكنا لا نستطيع ان نعرف من أخافتهم؛ ولا شيء يثبت بالتـــالي انها ليست بذات عبرة». وعلى هذا، فان أعظم قصاص، القصاص الذي ما بعده من قصاص بالنسبة للمحكوم عليه، لا يقوم إلا على إمكانية لا يمكن التثبت منها. ان الموت لا يتضمن درجات واحتمالات. انه يثبت كل شيء، الإثم كالجسم، في تخشب نهائي. بيد انه مطبق في بلادنا باسم إمكانية وافتراض. وحتى عندما يكون هـذا الافتراض معقولاً، أفلا نحتـــاج الى يقين لـكي نسمح بأكثر الميتات يقيناً؟ والحال، ان المحكوم عليه يقطع الى قسمين، لا بسبب الجريمة التي اقترفها، إنما بالأحرى بسبب جميع الجرائم التي كان يمكن ان تقع ولم تقع، والتي قد تقع ولن تقع. ان عدم اليقين الكبير هذا يسمح هنا بيقين محتم.

انني لست الوحيـد الذي يدهش لمثل هـــذا التناقض الشديد الغرابة. ان الدولة نفسها تدينه وتبكيت الضمير هذا يفسر بدوره تناقض موقفها. انهـــا تحول دون اي اعلان عن عمليات التنفيذ،

لأنها لا تستطيع ان تتملص من الخيار الثنائي الحد الذي وضعها فيه بيكاريا[1] حين كتب : « اذا كان من المهم ان يطلع الشعب غالباً على الأدلة التي تثبت قوة السلطة ، فان العذابات في مثل هذه الحال يجب ان تكون كثيرة . لكن ينبغي لذلك ان تكون الجرائم ايضاً كثيرة ، مما يثبت ان عقوبة الموت لا تحدث الأثر الذي يجب ان تحدثه ، ومن هذا يتبين لنا انها لاجدية وضرورية في آن واحد » . وماذا تستطيع الدولة ان تفعل بعقوبة لاجدية وضرورية ، سوى ان تخفيها دون ان تلغيها ؟ سوف تحتفظ بها اذن ، على انزواء بعض الشيء ، لا بدون حرج ، مع أمل أعمى بأن يرتدع انسان ما على الأقل ، في يوم ما على الأقل ، إذ يتفكر بالقصاص وهو يقدم على جريمته ، فيبرر ، دون ان يعرف ذلك اي انسان ، قانوناً لم يعد العقل والتجربة بجانبه ، اذن فالدولة مضطرة ، لأنها تعاند في الزعم بأن المقصلة ذات عبرة ، الى مضاعفة الجرائم الواقعية لتتجنب جريمة مجهولة لا تعرف ولن تعرف ابداً إن كان لها من إمكانية واحدة لتقترف . انه ، في الحقيقة ، لقانون غريب يعرف الجريمة التي يسببها ويجهل دوماً الجريمة التي يمنعها .

---

(١) سيزار بيكاريا : فيلسوف وجنائي ايطالي ، كان له أثر في تخفيف صرامة قانون العقوبات . (١٧٣٨ — ١٧٩٤) . (المترجم)

ما يتبقى اذن من قدرة العبرة هذه ، اذا كان من المؤكد ان العقوبة القصوى لها قدرة اخرى ، قدرة واقعية حقاً ، تذلّ الانسان الى حد العار ، والجنون ، والقتل .

نستطيع من الآن ان نتحقق مما لهذه الطقوس من نتائج مثالية على الرأي العام ، ومن مظاهر السادية التي توقظها فيه ، ومن المجد الفظيع الباطل الذي تبعثه لدى بعض المجرمين ، ليس ثمة من نبل حول المقصلة ، بل تقزز واحتقار ، وأخس المتع . وهذه النتائج معروفة . ولقد اقتضت الحشمة هي الاخرى ان تنتقل المقصلة من ساحة دار الحكومة الى الضواحي ، ثم الى السجون . ومعلوماتنا أقل عن مشاعر الذين توجب عليهم مهنتهم حضور هذا النوع من المسرحيات . فلنستمع اذن الى مدير سجن انكليزي يعترف « بشعور حاد من الخجل الشخصي » ، والى كاهن السجن الذي يتكلم عن « الفظاعة ، والعار ، والمذلة »[1] . ولنتصور بخاصة مشاعر الرجل الذي يقتل بحكم وظيفته ، أعني الجلاد . وماذا نقول عن هؤلاء الموظفين الذين يسمون المقصلة « القاطرة » ، والمحكوم عليه « الزبون » او « الطرد » ! ماذا نقول عنهم إن لم نقل ما قاله الكاهن بيلا جست الذي شهد حوالي ثلاثين اعداماً وكتب : « ان لغة المكلفين بتنفيذ

(١) تقرير « اللجنة المختارة » ١٩٣٠ .

الاعدام لا تكاد تدانيها لغة الجانحين جنوناً وسوقية »[1] . وفي النهاية ، اليكم مـــا كتبه مساعد جلاد عن جولاته في الأرياف : « حين كنا نقوم بسفرة كنا نقضي ايامنا في الضحك ! لنا السيارات ولنا المطاعم الممتازة ! » . ويقول المزعوم هذا ، متحدثاً عن مهارة الجلاد في إسقاط الساطور : « كنا نستطيع ان نسمح لأنفسنا بالتمتع بشد الزبون من شعره » . أن الاختلال الذي يعبر عن نفسه هنـا له مظاهر اخرى اكثر عمقاً ايضاً ، فملابس المحكوم عليهم تخص مبدئياً الجلاد . فـكان ديبلر الأب يعلقها كلهـا في كوخ مبني من ألواح خشبية ، ويذهب للنظر اليها بين الحين والحين . وهناك مـــا هو أخطر من ذلك . اليكم مـا يدلي به مساعد الجلاد صاحبنا : « ان المنفـذ الجديد لهو مجنون المقصلة . انه يلبث احيـــاناً اياماً كاملة في بيته ، جالساً على كرسي ، جاهزاً مستعداً ، وقبعته على رأسه ، مرتدياً معطفه ، ينتظر دعوة من الوزارة »[2] .

أجل ، هـذا هو الانسان الذي كان جوزيف دي ميستر يَقول عنه انه ، كي يوجد ، ينبغي مرسوم خاص من القوة الإلهية ، وانه بدونه « تحل الفوضى محل النظام ، وتتخلع العروش ، ويضمحل

---

(١) بيلا جست : « المشنقة والصليب » ، نشر فاسكيل .

(٢) روجيه غرونيه : « الوحوش » ، نشر غاليمار .

المجتمع » . هـــذا هو الانسان الذي يتخلص المجتمع بواسطته من المذنب كلياً ، ما دام الجلاد يوقع على استمارة إخلاء السبيل ، ويتسلم رجلاً حراً يوضع تحت تصرفه المطلق . ان المثـال الجميل والجليل ، الذي اخترعه مشرعونا ، له على الأقل تأثير أكيـد وهو إذلاله او تدميره الصفة الانسانية والعقل لدى من يسهمون في العملية مباشرة . وقد يقال انهم مخلوقات استثنائية تجد في هـــذا الانحطاط تحقيقاً لمنازعها . ولكن كم سينخفض عدد الذين يقولون هـذا الكلام حين يعلمون ان هنـاك مئات الاشخاص ممن يعرضون انفسهم ليكونوا منفذين مجانياً . ان رجال جيلنا ، الذين عاشوا تاريخ السنوات الاخيرة هذه ، لن يدهشوا لهذا النبأ . انهم يعلمون ان غريزة التعذيب والقتل تقبع خلف الوجوه الأكثر دعة والأكثر ألفـــة . ان العقاب الذي يزعم انه يردع قاتلاً مجهولاً يوفر بالتأكيد سبل التنفيس عن منازع القتل لدى وحوش اخرى أكيدة . وما دمنا قـد توصلنا الى تبرير أقسى قوانيننا باعتبارات محتملة ، أفلا نشك في ان واحداً من مئات الاشخاص الذين رفضنا خدماتهم قـد أشبع بطريقة اخرى الغرائز الدموية التي أيقظتها فيه المقصلة .

اذا كان المجتمع يريد اذاً الإبقاء على عقوبة الموت ، فلنُجنّب على الأقل رياء التبرير بالعبرة . لنسمِّها باسمها هذه العقوبة التي نرفض كل اعلان عنها ، هذه القدرة الرادعة التي لا تؤثر على الناس الشرفاء ،

مـا داموا شرفاء ، والتي تسحر من لم يعد شريفاً ، والتي تحط او تسبب الاختلال لمن يساعد في تنفيذها . انهـا ، يقيناً عقوبة ، عذاب رهيب مادي ومعنوي ، لكن ليس فيها من عبرة أكيدة ، إن لم نقل انها لا أخلاقية ، انها تعاقب ، لكنها لا تقي من شيء ، حين لا تثير غريزة القتل . انها وكأنها غير موجودة إلا بالنسبة لمن يكابد منها ، روحياً طوالَ شهور او سنين ، وجسمياً خلال الساعة اليائسة العنيفة التي يقطع فيها الى قسمين ، دون قبض روحه . لنسمّها باسمها الذي سيعيد اليهـا ، نظراً لخلوّها من كل نبل ، نبل الحقيقة ، ولنتعرفها كما هي عليه فعلاً : انتقاماً .

إن القصاص الذي يعاقب دون ان يقي يسمى ، بالفعل انتقاماً . انـه جواب شبه حسابي يردّه به المجتمع على من ينكث بقـــانونه الاساسي . وهـــذا الجواب قديم قدم الانسان انه يدعى بالثأر . مَن أساء إليّ يجب ان يناله سوء ، ومَن فقأ عيني يجب ان يصبح أعور ، ومَن قتل ينبغي ان يموت . فالقضية قضية عاطفة ، عاطفة عنيفـة جداً ، لا قضية مبدأ . ان الثأر يمتّ بنوعيته الى الطبيعة والغريزة ولا يمتّ بها الى الشريعة . ان الشريعة ، من حيث تعريفها ، لا يمكن ان تخضع لقواعد الطبيعـة نفسها . واذا كان القتل من طبيعـة الانسان ، فان القانون لم يُسنّ لتقليد هذه الطبيعة او لنسخها . لقد سُنّ لإصلاحها . والحال ، ان الثأر يقتصر على المصادقة على حركة

طبيعية خالصة وعلى منحها قوة القانون . لقـد عرفنا جميعاً هـذه الحركة ، وشعرنا بالخجل غالباً ، ونحن نعرف قوتها : انهـا تاتينا من الغابات العذراء . وبهذا المعنى ، نعيش نحن الفرنسيين الذين يستنكرون ، عن حق ، رؤية ملك البترول ، في العربية السعودية ، يعظ بالديموقراطية الدولية ويعهد الى جزار بمهمة قطع يد سارق ، نعيش ايضاً في نوع من عصر وسيط لا يملك حتى عزاء الايمان . اننـا لا نزال نعرف العدالة حسب قواعد حساب غليظ خشن [1] . فهل نستطيع القول على الأقل ، ان هذا الحساب دقيق ، وان العدالة ، وإن كانت أولية ، وإن كانت مقتصرة على الانتقام الشرعي ، قـــد وجدت الحماية في عقوبة الموت ؟ ينبغي ان نجيب كلا .

لنترك جانباً حقيقة ان قانون الثأر لا يمكن تطبيقه ، وانه

---

(١) طلبت ، منذ بضعة أعوام ، العفو عن ستة تونسيين محكومين بالموت ، لقتلهم ثلاثة من الدرك الفرنسيين في مظاهرة. كانت الظروف التي حدث فيها هذا القتل تجعل من الصعب تقاسم المسؤوليات . وجاءتني مذكرة من رئاسة الجمهورية تعلمني ان عريضتي جذبت اهتمام الهيئة المختصة. ولسوء الحظ ، حين وُجّهت هذه المذكرة إليّ ، كنت قد قرأت ، منذ اسبوعين ان الحكم قـــد نفذ . فأعدم ثلاثة ، وصدر العفو عن الثلاثة الباقين . ولم تكن اسباب العفو عن البعض دون البعض الآخر جازمة . لكن كان ينبغي ، بلا شك ، اعدام ثلاثة ما دامت هناك ضحايا ثلاث .

سيبدو لنا ان معاقبة الحارق بإشعال النار في بيته لهي عقوبة مبالَغ فيها ، كما ان مقاصّـة السارق بحسم مبلغ يعادل ما سرقه من حسابه في المصرف ستبدو لنـــا عقوبة ناقصة . ولنقبل بأن من العـدل والضروري التعويض عن قتل الضحية بموت القـاتل . لكن تنفيـذ حكم الاعدام لا يعني الموت فقط ، انه يختلف ، من حيث جوهره ، عن الحرمان من الحياة ، اختلاف معسكر الاعتقال عن السجن . انه جريمة قتل ، بلا ريب ، تعوض حسابياً عن الجريمة المقترفـة . لكنه يضيف الى الموت اصولاً متبعة ، وتصميماً عـاماً على القتل تعرفه الضحية القادمة ، ويضيف اليه أخيراً عملا هو في حد ذاته مصدر لآلام معنوية أفظع من الموت . ليس هناك اذن تعادل . ان الكثير من الشرائع تعتبر القتل عن سابق تعمُّد أخطر من القتـــل في ساعة عنف مفاجيء . والحقيقة ان الاعدام يتوفر فيه سبق التعمد اكثر من اي جريمة اخرى ، ولا يمكن ان يقارن به اي جرم ارتكبه مجرم ، مهما كان محسوباً . لقـد كان ينبغي ، كي يوجد التعادل ، ان تعاقب عقوبة الموت مجرماً ينذر ضحيته بالساعة التي سيقتلها فيها قتلاً رهيباً ، ويحبسها ، من لحظة الانذار هـذه ، تحت رحمته طوال شهور . ان مثل هذا الوحش لا وجود له في الحياة العادية .

هنـــا ايضاً ، حين يتكلم حقوقيونا الرسميون عن الإماتة دون إيلام ، فانهم لا يعرفون عما يتكلمون . وهم ، على الأخص ، يفتقرون

الى الخيـال . ان الخوف المهدم ، المذلّ ، الذي يُفرض طوال شهور وسنين[١] على المحكوم عليه ، لهو عقوبـــة أرهب من الموت ، ولم يفرض على الضحيـة . ان الضحيـة تدخل عالم الموت بسرعة دون أن تعرف مـا يحدث لهـا ، في معظم الحالات ، مهما كان ذعرها من العنف المميت الذي تُعامل به . ان لحظة الرعب هـذه محسوبة من لحظات الحيـــاة ، والضحية لا تفقد البتة ، على الأرجح ، الأمل في النجاة من الجنون الذي ينهار عليها . امـا المحكوم عليه فانه على العكس يعيش الخوف من الموت بكل تفاصيله . ان التعذيب بالأمل يتنـاوب مع أهوال اليـأس الحيواني . ان المحامي والـكاهن ، بدافع انساني محض ، والحراس ، كي يظل المحكوم عليه هـادئاً ، يجمعون على التأكيد له بانه سيُعفى عنه . وهو يصدق ذلك بكل كيانه في البداية ، ثم لا يعود يصدقه . انه يامل نهاراً ، وييأس ليلاً[٢] . وكلما

(١) بقي رومن ، الذي حُكم عليه بالاعدام بعد التحرير ، سبعمائة يوم في السلاسل قبل ان ينفـذ الحكم فيه ، وهذا شيء فاضح . ان المحكومين عليهم لإجرامهم ينتظرون عادة من ثلاثة اشهر الى ستة اشهر صبيحة موتهم . ومن الصعب تقصير المدة ، اذا كانت هناك رغبة في الإبقـــاء على فرص نجاتهم . وأستطيع ان أشهد ، على كل حال ، ان دراسة طلبـات العفو تتم في فرنسا بجدية لا تستبعد الرغبة الظاهرة في العفو ، بمقدار ما يسمح القانون والأعراف.

(٢) لما كان الاعدام لا ينفذ عادة ايام الآحاد ، فان ليلة السبت هي خير الليالي دوماً في زنزانات المحكومين بالاعدام .

مرت الأسابيع ، تعاظم الأمل واليأس وصارا لا يُحتملان كلاهما . واستناداً الى كل شهادات الشهود ، فان لون الجلد يتغير ، ويكون للخوف تأثير يشبه تأثير الحمض . يقول احد المحكوم عليهم في سجن فرين : « ان تعرف انك ستموت ، فهذا لا شيء . لكن ألا تعرف ما اذا كنت ستعيش ، فهذا هو الهول والقلق » . وكان كارتوش[1] يقول عن العذاب الاكبر : « واه ! انه ليس اكثر من ربع ساعة عصيبة يجب قضاؤها » . لكن القضية قضية أشهر ، لا دقائق . ان المحكوم عليه يعرف مسبقاً بمدة طويلة انه سيُقتَل ، وان عفواً أشبه بمراسيم السماء يستطيع وحده ان ينقذه . انه لا يستطيع على كل حال ، ان يتدخل ، ان يرافع بنفسه ، او ان يقنع احداً . كل شيء يتم خارجاً عنه . انه لم يعد انساناً ، بل شيئاً ينتظر ان يعالجه الجلادون . انه محكوم عليه بالضرورة المطلقة ، ضرورة المادة الجامدة ، لكن مع وعي هو عدوه الرئيسي .

حين يطلق الموظفون على هذا الشخص ، الذي توجب عليهم مهنتهم قتله ، اسم الطرد ، فانهم يعرفون ما يقولون . أفلا تستطيع شيئاً ضد اليد التي تحملك ، تحتفظ بك او ترميك ، أفلا يعني هذا

---

(١) كارتوش : رئيس عصابة مشهور قُتـل تعذيباً بالدولاب ، وكانت جرأته اسطورية (١٦٩٣ – ١٧٢١) . (المترجم)

انك بالفعل أشبه برزمة او شيء ، او حيوان مقيـــد على أحسن الاحوال ؟ بل ان الحيوان يستطيع ان يرفض الطعـام . والمحكوم عليه لا يستطيع ان يرفض ذلك ، فهم يفرضون عليه التمتع بنظام خـاص (في سجن فرين ، نظام رقم ٤ مع إضافي من اللبن والخمر والسكر والمربى والزبدة) ، ويسهرون على تغذيته . واذا كان هناك داعٍ ، فانهم يرغمونه على ذلك . ان الحيوان الذي سيقتلونه يجب ان يكون في عنفوان صحته . ان البهيمة او الشيء لهما وحدهمـا الحق في تلك الحريات المنحطة التي تسمى بالنزوات . ويصرح احد رؤساء الحرس في سجن فرين بدون سخرية ، متحدثاً عن المحكوم عليهم بالموت : « انهم سريعو التأثر للغاية » . وهذا لا شك فيه ، وإلا فكيف يسترجعون الحرية وتلك الكرامة التي يشعر بها الانسان حين يريد شيئاً والتي لا يستطيع ان يستغني عنهـا ؟ ان المحكوم عليه ، سواء أكان سريع التأثر أم لم يكن ، يدخل ، منذ اللحظة التي يلفظ فيها الحكم ، في آلة لا يدخل اليها تغيير . انه يمضي عدداً معيناً من الأسابيع في شكليات تفرض عليه كل حركاته ، وتسلمه في النهـاية الى الأيدي التي ستمدّده على آلة القتل . ان الطرد لا يعود لعبة في يـــد الصدفة التي تسيطر على الكائن الانساني ، بل يخضع لقوانين ميكانيكية تسمح له بان يتوقع دونما خطأ يوم قطع رأسه .

ان هذا اليوم يضع حداً لماهيته كشيء . ان يقينه بموت عاجز ،

خلال ثلاثة ارباع الساعة التي تفصله عن الاعدام ، يسحق كل شيء . ان البهيمة المربوطة الخانعة تعيش جحيماً يبـدو معه الجحيم الذي تُهدَّد به زهيد الشان . لقـــد كان اليونانيون ، بعد كل شيء ، اكثر انسانية مع سمهم . فقد كانوا يتركون للمحكوم عليهم حرية نسبية ، إمكانية تأخير او تعجيل ساعة موتهم . كانوا يخيِّـرونهم بين الانتحار والاعدام . أما نحن ، ورغبة منا في المزيد من الأمان ، فإننـــا ننفذ العدالة بانفسنا . لكن لا يمكن ان توجد عدالة حقـاً ، إلا اذا أبلغ المحكوم عليه الضحية قراره قبل أشهر مقـدماً ، ودخل الى بيتها ، وأوثقها وثاقاً متيناً ، وأعلمها انه سيجهز عليها خلال ساعة ، وأمضى أخيراً هذه الساعة في إعداد جهاز الموت . فهل نعرف من مجرم حكم على ضحيته بمثل هذا الوضع المؤسف والعاجز الى هذا الحد ؟

هذا يفسر بلا ريب ذلك الخنوع الغريب الذي يبديه المحكوم ساعة إعدامه . مع انهم يستطيعون ، بعد ان فقدوا اي أمل ، ان يغامروا ويفضلوا الموت برصاصة طائشة ، او ان يعـدموا بالمقصلة بعـد قتال مرير مافون ينهك قواهم ويستنفدها . وبذلك يكونون قد ماتوا ، بمعنى مـــا ، بحرية . ومع ذلك ، وباستثناء بعض الحالات النادرة ، فإن القاعدة المتبعة ان يسير المحكوم عليه الى الموت بدون مقاومة ، في نوع من الإرهاق اليائس . وهـذا بلا ريب مـا يقصده صحفيونا حين يكتبون ان المحكوم عليه مـات بشجاعة . وهكذا

ينبغي ان تقرأ ان المحكوم عليه يحدث ضجة ، ولم يخرج على كونه طرداً ، وان الجميع معترفون له بالجميل . ويظهر المحكوم عليه حشمة يُشكَر عليها ، في هذه العملية التحقيرية ، بسماحه بألا يدوم التحقير طويلاً . لكن التقاريظ وشهادات الشجاعة تشكل جزءاً من الشعوذة العامة التي تحيط بعقوبة الموت . ذلك ان المحكوم عليه يكون اكثر حشمة كلما كان اكثر خوفاً . وهو لن يستحق مديح صحافتنا إلا اذا كان خوفه او شعوره بالاستسلام كبيرين بما فيه الكفاية لتعقيمه تماماً . وأرجو ان أفهم جيداً ، ان بعض المحكوم عليهم ، سواء أكانوا سياسيين أم لم يكونوا ، يموتون ببطولة ، ويجب ان تتكلم عنهم بالإعجاب والاحترام الواجبين . لكن معظمهم لا يعرف من صمت إلا صمت الخوف ، ومن بلادة إلا بلادة الذعر . ويخيّل إليّ ان هذا الصمت المرغوب يستحق ايضاً احتراماً اكبر . فحين يعرض الكاهن بيلا جست على شاب محكوم عليه ان يكتب الى ذويه ، قبل لحظات من شنقه ، ويأتيه الجواب : « لا أملك الشجاعة ، حتى لهذا » ، فكيف لن ينحني هذا الكاهن ، عند سماعه هذا الاعتراف بالضعف ، امام أعظم ما في الانسان من بؤس وقداسة ؟ ان الذين لا يتكلمون ، والذين نعرف حقيقة شعورهم من بقعة الماء الصغيرة التي يتركونها في المكان الذي انتُزعوا منه ، مَن يجرؤ على القول انهم ماتوا بجبن ؟ ولمَ ينبغي عندئذ ان نصف الذين حكموا

عليهم بمثل هذا الجبن؟ وبعد كل شيء، إن كل قاتل يجازف، حين يقتل، بافظع الميتات، في حين ان الذين يقتلونه لا يجازفون بشيء، اللهم إلا الترقية.

كلا، ان مـــا يشعر به الانسان في تلك اللحظة يتجاوز كل أخلاق. فلا للفضيلة، ولا للشجاعة، ولا للذكاء، ولا حتى للبراءة، من دور تلعبه هنـــا. فالمجتمع يعود، دفعة واحدة، الى الأهوال البدائية التي لا يمكن فيها الحكم على اي شيء. ويختفي كل عدل، كما تختفي كل كرامة. «ان الشعور بالبراءة لا يوجد مناعة ضد المعاملة القاسية... لقـد رأيت لصوصاً حقيقيين يموتون بشجاعة، بينما كان أبرياء يذهبون الى الموت وهم يرتعدون بكل أعضائهم» (بيلا جست ـ المصدر نفسه). وحين يضيف الكاهن نفسه ان تجربته تدله على ان الخور يصيب المثقفين اكثر من غيرهم، فهو لا يعني ان هـذه الفئة من البشر تقلّ شجاعة عن غيرها، إنما هي اكثر خيالاً. ان الانسان، حين تفرض عليه مواجهة الموت المحتم، تهدم روحه رأساً على عقب، مهما كانت قناعاته[1].

---

(١) أطلعني جراح كبير، هو نفسه كاثوليكي، بعـد تجربة انه لا يصارح حتى المؤمنين حين يصابون بسرطان لا علاج له. وهو يرى ان الصدمة تهـدد بأن تهدد حتى ايمانهم.

أن شعور المحكوم عليه الموثوق الرباط بالعجز والعزلة ، تجاه التحالف العام الذي يريد موته ، هو في حد ذاته عقاب لا يتصور . وفي هذا الصدد ايضاً ، من الأفضل ان ينفذ الاعدام علناً . ان المثل الكامن في جلد كل انسان ، يستطيع عند ذاك ان يتدخل لنجدة الحيوان المذعور ويساعده على الظهور بمظهر الشجاع ، حتى امام نفسه . لكن الليل والتكتم لا يسمحان بأي نجدة . ان الشجاعة وقوة الروح والايمان نفسه مهدّدة بأن تكون ، في مثل هذه الكارثة ، مجرد احتمالات . ان انتظار العقوبة القصوى يهدم الانسان ، بشكل عام ، قبل ان يموت بفترة طويلة . وهكذا تفرض عليه ميتتان ، اولاهما أدهى من الثانية ، مع انه لم يقتل إلا مرة واحدة . واذا ما قارنّا عقوبة الثأر بهذا العذاب ، فانها ستبدو شريعة من شرائع المدنية . إذ انها لم تزعم قط انه ينبغي فقأ العينين الاثنتين لمن عوّر أخاه .

على كلٍّ ، إن هذا الظلم الأساسي ينعكس أثره على أهل المعدوم . ان للضحية أقارب تكون آلامهم عادة لامتناهية ، ويرغبون ، في معظم الحالات ، في الانتقام . وينتقمون ، لكن أقارب المحكوم عليه يكابدون من تعاسة متطرفة لا تجرؤ أية عدالة على القصاص بها . ان انتظار أم او أب ، طيلة شهور طوال ، وحجرة الاستقبال ، والأحاديث المفتعلة التي تملأ بها اللحظات القصيرة المقتضبة مع

المحكوم عليه ، وأخيراً صوَر تنفيذ الاعدام ، لهي عذابات لم تفرض على أقــارب الضحية . فمها كانت مشاعر هؤلاء الأخيرين ، فإنهم لا يستطيعون ان يرغبوا في ان يكون الانتقـــام أعظم بكثير من الجريمة ، وان يعذب كائنات تشاطرهم ، بقوة ، آلامهم الخاصة . كتب محكوم بالموت : « لقد عُفي عني يا أبتِ ، ولم أستطع ان ادرك بعد كل السعادة التي سقطت عليّ . لقـد وقع الامر بالعفو عني في ٣٠ نيسان ، وبلغته يوم الاربعاء وأنا عائد من حجرة الاستقبال . وسرعان ما أخطرت بابا وماما اللذين ما كانا قد غادرا بعد السجن . فتصوّر من هنا سعادتهما »[1] . اننا لنتصوّرها ، بالفعل ، لكن بمقدار ما يمكننا ان نتصوّر تعاستهما المستمرة حتى لحظة العفو ، وبمقدار مـا يمكننا تصوُّر اليأس الماحق للذين يتلقون النبأ الآخر ، النبأ الذي يعاقب ، بجوره ، براءتهم وتعاستهم .

كي ننتهي أخيراً من شريعة الثار هذه ، ينبغي ان نلاحظ انه لا يمكن العمل بها ، بشكلها البدائي ، إلا بين فردين ، احدهما بريء تماماً والآخر مذنب تماماً . يقيناً ، ان الضحية بريئـــة . لكن هل

---

(١) عن الأب المحترم ديفويود : يستحيل ايضـاً ان نقرأ ، دون ان نضطرب ، عرائض طلب العفو التي يقدمها أب او أم لا يفهمان ، على مــا يبدو ، القصاص الذي نزل عليهما فجأة .

يستطيع المجتمع المفروض فيه انه يمثلها ان يدّعي البراءة ؟ أليس مسؤولاً ، جزئياً على الأقل ، عن الجريمة التي يقمعها بمثل هـــذه القسوة ؟ لقد تكلم كثيرون في هذا الموضوع ، ولن أعود الى الحجج التي عرضها شتى المفكرون منذ القرن الثامن عشر . ويمكننا تلخيصها أصلاً ، بالقول ان لكل مجتمع المجرمين الذين يستحقهم . لكن اذا مـــا تكلمنا عن فرنسا ، فمن المستحيل ألا نشير الى الظروف التي توجب على مشرعينا ان يكونوا اكثر تواضعاً . لقد أكد ضابط ، أثنـاء إجابته على تحقيق قـامت به « الفيغارو » عن عقوبة الموت عـام ١٩٥٢ ، بأن فرض الأشغال الشاقـة المؤبّـدة كعقوبة قصوى ، يعادل تأسيس معاهد للجريمة . ويبدو ان هذا الضابط يجهل ، هنيئاً له ، ان لدينا من الآن معاهد للجريمة تختلف عن سجوننا فقط بأن الخروج منهـــا ممكن في كل ساعة من ساعات النهار والليل : أعني الحانات ، والأقبية العفنة ، مجد جمهوريتنا . ومن المستحيل ان نتكلم باعتدال عن هذه النقطة .

ان الإحصاء يقدّر عدد المساكن المزدحمة بالسكان بـ (٦٤،٠٠٠) في مدينـــة باريس وحدها ، (بمعدل ٣ الى ٥ أشخاص في الغرفة الواحدة) . يقيناً ، ان جلاد الاطفال مخلوق سافل للغـاية ولا يثير الشفقة . ومن المحتمل (أقول من المحتمل) ألا يتطرف احد قرائي ، ممن يعيشون في ظروف من الالتصاق البشري مماثلة ، الى حد قتل

الاطفال . اذاً فلا مجال لتخفيف جرم بعض الوحوش . لكن هـذه الوحوش قد لا تجد الفرصة للتطرف الى هـــذا الحد ، ولو كانت تعيش في مساكن لائقـة . وأقل مـا يمكننا قوله انهـا ليست المذنبة الوحيدة ، ويبـدو صعباً ان يكون حق معاقبتهم في أيادي من يموّلون زراعة الشمندر اكثر مما يموّلون مشاريع البناء[١] .

لكن الكحول يزيد في حدّة هذه الفضيحة ايضاً . فالمعروف ان الامة الفرنسية مسمّمة تسميماً منظماً من قبل أغلبيتها البرلمانية ، لأسباب سافلة بشكل عـام . والحال ان نسبة مسؤولية الكحول في تكوينه جرائم الدم مرعبة حقاً . فقد قدّرها احد المحامين (السيد غيون) بـ ٦٠ ٪ ، ويرى الدكتور (لاغريف) ان هذه النسبة تتراوح بين ٤١،٧ ٪ و ٧٢ ٪ . ولقد دلّ تحقيق أُجري عام ١٩٥١ ، في مركز الانتقاء بسجن فرين ، لدى المحكوم عليهم باسم الحق العام ، ان بينهم ٢٩ ٪ من المدمنين المزمنين و ٢٤ ٪ منهم من أهل مدمنين . وأخيراً فان ٩٥ ٪ من جلادي الاطفال مدمنون .

---

(١) تأتي فرنسا في المرتبـة الاولى بين البلدان المستهلكة للكحول ، وفي المرتبة الخامسة عشرة بين البلدان البناءة .

إن هـذه الأرقام جميلة . ونستطيع ان نضع تحت الأنظار رقماً أروع ايضاً : ألا وهو تصريح مصنع للمشروبات الروحية امام لجنة الضرائب ، عام ١٩٥٣ ، بأن أرباحه بلغت ٤١٠ ملايين ان مقارنة هـذه الارقام تسمح لنـا بإبلاغ المساهمين في هـذا المصنع ونواب الكحول بأنهم قتلوا عدداً من الاطفال اكبر مما يظنون . وأنا بالطبع لكوني خصماً للعقوبة القصوى ، بعيـد عن المطالبة بالحكم عليهم بالموت . لكن يبدو لي ان من الواجب والملحّ ، كبداية ، ان يقادوا ، تحت حراسة عسكرية ، الى اول اعدام قـادم لجلاد اطفال ، وأن يسلموا ، عنـد خروجهم ، تذكرة إحصائية تتضمن الارقـام التي تكلمت عنها .

اما الدولة التي تزرع الكحول ، فلا يمكنها ان تدهش اذا جنت الجريمة[1] . وهي لا تدهش ، على كل حال ، وتكتفي بقطع الرؤوس

---

(١) أثار أنصار عقوبة الموت ضجة كبيرة في أواخر القرن الماضي حول زيادة الاجرام ، بدءاً من عام ١٨٨٠ ، وكانت هـذه الزيادة مؤذية ، على مـا يبدو ، لنقصان نسبة الاعدام . لكن ، في عام ١٨٨٠ ، صدر القـانون الذي يسمح بفتح محـلات لبيع المشروب دون رخصة . فلنحاول اذن ، تفسير الاخصائيات !

التي صبّت فيها بنفسها الكثير من الكحول . انهــا تطبق العدالة دون هوادة ، وتمنح نفسها حقوق الدائن . لذا فان ضميرها لا تشوبه شائبة ، مثلها مثل ذلك الممثل لمصنع كحولي حين أجاب على تحقيق « الفيغارو » صائحاً : « اعرف ما سيفعله اكثر الناس حماسة لإلغاء عقوبة الاعدام ، اذا ما وجد نفسه على حين غرّة ، وبمتناوله سلاح ، امــام قتلة يهمّون بقتل أبيه ، او أمه ، او أطفاله ، او أفضل أصدقائه-إذن ! » . إن « إذن » هـذه تبدو هي نفسها مسمّمة بالكحول . بالطبع ، ان اكثر الناس حمـاسة لإلغاء عقوبة الاعدام سيطلق النـار على اولئك القتلة ، ويكون محقاً في ذلك ، ودون ان يجعله ذلك يتخلى عن اي سبب من اسبابه في الدفـاع بشراسة عن إلغاء عقوبة الاعدام . ولو كان ، علاوة على ذلك ، متماسك الافـكار ، ولو كان القتلة المذكورون تفوح منهم رائحة الكحول بقوة بعض الشيء ، لذهب بعد ذلك ليهتم بالذين تقوم رسالتهم على تسميم مجرمي المستقبل . بل من المدهش كل الدهشة ألا يكون أقارب ضحايا جرائم الكحول قد خطرت لهم فكرة الذهاب للمطالبة ببعض الإيضاحات تحت قبة البرلمان . ومع ذلك فان العكس هو مـا يحدث ، والدولة المتمتعة بالثقة العامة ، والمدعومة بالرأي العام ، تتابع تأديب القتلة ، حتى ـ وبخاصة ـ الكحوليين ، كما يحدث ان يؤدب القـَواد المخلوقات

النشيطة التي تؤمّن معاشه . لكن القواد لا يشرع اخلاقاً ، اما الدولة فتشرع . ان اجتهاد محاكمها ، اذا قبل بأن حالة السكر تشكل احياناً ظرفاً مخففاً ، يتجاهل حالة الادمان المزمنة . بيد ان حالة السكر لا ترافق إلا جرائم العنف ، التي لا تعـاقب بالموت ، في حين ان المدمن المزمن قـادر على ارتكاب جرائم عن سبق تعمُّد ، يستحق عليها الموت . اذن فالدولة تحتفظ لنفسها بحق المعاقبة في حالة واحدة هي الحالة التي تكون فيها مسؤوليتها بالغة مباشرة .

هل هـذا يعني ان كل مدمن يجب ان يعتبر غير مسؤول من قِبل دولة ستقرع صدرها الى ان تكفّ الامة عن شرب الكحول وتستغني عنه بعصير الفواكه ؟ يقيناً لا . تمـاماً كما ان الاسباب التي تنسب الى الوراثة يجب ألا تطفىء كل ذنب . ان المسؤولية الحقيقية لجانح مـا لا يمكن ان تقـدَّر بدقـة ، ونحن نعرف ان الحساب عاجز عن بيـان عدد أسلافنا ، المدمنين أم غير المدمنين . وفي نهـاية الزمن ، سيصبح $١٠^{٢٢}$ (١٠ قوة ٢٢) اكبر من عدد سكان الارض الحاليين . ان عدد الاستعدادات الرديئة او القاتلة التي أورثوها إياها لا يمكن حسابها اذاً . اننا نجيء الى العالم رازحين تحت ثقل ضرورة لامتناهية . وينبغي اذاً ان نستنتج في مثـل هـذه الحالة وجود

لامسؤولية عامة . ويقضي المنطق ايضاً عندئذ ألا يطبق عقاب او ثواب ، وبالتالي يصبح كل مجتمع مستحيلاً . ان غريزة الحفاظ على المجتمعات ، وبالتالي على الافراد ، تقتضي على العكس ان تكون المسؤولية الفردية مقررة وينبغي القبول بها ، دونما حلم بتسامح مطلق لو وُجد لمات كل مجتمع . لكن هذه الفكرة نفسها تقودنا الى الاستنتاج بأنه لا وجود البتة لمسؤولية كلية ، ولا وجود بالتالي لعقاب او ثواب مطلقين . ولا يمكن لإنسان ان يكافأ مدى الحياة ، حتى ولا الفائزين بجوائز نوبل . لكن ما من انسان يجب ان يعاقب بشكل مطلق ، ولو اعتبر مذنباً ، وبخاصة اذا كان هناك احتمال بأن يكون بريئاً . ان عقوبة الموت ، التي لا تحقق لا مقتضيات العبرة ولا مقتضيات العدالة الحقة ، تغتصب ، علاوة على ذلك ، امتيازاً فاحشاً ، بادعائها انها تعاقب ذنباً نسبياً دوماً بقصاص نهائي لا رجوع فيه .

اذا كانت العقوبة القصوى ، بالفعل ، مريبة العبرة ، وعرجاء العدالة ، فينبغي ان نوافق ، مع المدافعين عنها ، على انها ماحية للوجود . ان عقوبة الموت تمحو نهائياً وجود المحكوم عليه . وهذا وحده ، في الحقيقة ، كان ينبغي ان يغني ، بالنسبة لأنصارها على

الأخص ، عن ترديد الحجج الواهية التي يمكن ان تدحض باستمرار كما رأينا . ومن الأصح ان نقول انها نهائية لأنها ينبغي ان تكون كذلك ، وأن نؤكد ان بعض البشر لا يمكن إعادتهم الى حظيرة المجتمع ، وانهم يشكلون خطراً مستمراً على كل مواطن وعلى النظام الاجتماعي ، وانه ينبغي بالتالي حتماً ، القضاء عليهم . وبالطبع ، لا يستطيع احد ان ينكر وجود بعض الوحوش الاجتماعية الضارية ، التي لا يمكن لشيء ان يحطم قوتها ووحشيتها . وعقوبة الموت ، يقيناً ، لا تحل المشكلة التي تطرحها هذه الوحوش . فلنقبل على الأقل بانها تحذفها .

سوف أعود الى هؤلاء البشر . لكن ألا تطبق العقوبة القصوى إلا عليهم ؟ هل يستطيعون ان يؤكدوا لنا ان كل المعدومين كان يستحيل إعادتهم الى حظيرة المجتمع ؟ بل هل يستطيعون ان يقسموا أن ليس بينهم بريء ؟ وفي كلتا الحالتين ، ألا ينبغي عليهم ان يعترفوا بأن العقوبة القصوى ليست ماحية للوجود إلا بمقدار ما لا يمكن الرجوع عنها ؟ بالأمس ، في ١٥ آذار ١٩٥٧ ، نُفّذ الاعدام في كاليفورنيا ببارتون آبوت ، المحكوم عليه بالموت لقتله بنية في الرابعة عشرة . هي ذي ، على ما اعتقد ، جريمة من الجرائم المقوتة

التي تصف مقترفها بين مَن لا يمكن إصلاحهم . ورغم ان آبوت أكد دوماً براءته ، إلا ان الحكم صدر عليه . وقد حُدّد موعد التنفيذ في ١٥ آذار ، الساعة العاشرة . وفي الساعة التاسعة وعشر دقائق ، صدر أمر بوقف التنفيذ للسماح للمحامين بتقديم طلب عفو أخير [١] . وفي الحادية عشرة ، رُفض الطلب . وفي الساعة ١١ و ١٥ دقيقة ، كان آبوت يدخل غرفة الغاز . وفي الساعة ١١ و ١٨ ، كان يتنشق اولى نفحات الغاز . وفي الساعة ١١ و ٣٠ ، كان سكرتير لجنة العفو يتكلم على الهاتف . فقد بدّلت اللجنة رأيها ، وبحثت عن الحاكم الذي كان في عرض البحر ، ثم طلبت السجن بالهاتف مباشرة . وأُخرج آبوت من غرفة الغاز . كان الأوان قد فات . لو كان الطقس فقط عاصفاً فوق كاليفورنيا البارحة ، لما أبحر الحاكم ، ولكان تلفن قبل دقيقتين ، ولكان آبوت حياً اليوم ، بل ربما رأى براءته تثبت . ان اي عقوبة اخرى ، مهما كانت قاسية ، كانت تركت له هذه الفرصة . لكن عقوبة الموت لم تترك له أية فرصة مطلقاً .

---

(١) يجب ان نقول ان الطريقة المتبعة في السجون الاميركية هي تغيير زنزانة المحكوم عليه عشية تنفيذ الحكم فيه ، مع إعلامه بالاحتفال الذي ينتظره .

قد يقال ان هذه الواقعة استثنائية . ان حيواتنا لكذلك ايضاً ، ومع ذلك فان هـذا يحدث قريباً منا ، على بُعد عشر ساعات في الطائرة ، خلال الوجود السريع الزوال الذي هو وجودنا . ان تعاسة آبوت ليست استثناء بقدر ما هي نبأ صغير بين سائر الأنباء ، غلطة ليست بالمعزولة ، اذا ما صدقنا صُحُفنا . وعلى كلٍّ ، فقد استنتج القانوني « اوليفكروا » ، عندما طبَّق حساب الاحتمالات عام ١٨٦٠ على إمكانية الخطأ في الحكم ، ان حوالي بريء واحد يُحكَمَ عليه من بين مئتين وسبعة وخمسين محكوماً . فهل النسبة ضعيفة ؟ انها ضعيفة بالنسبة للعقوبات المتوسطة . وهي لامتناهية بالنسبة للعقوبة القصوى . وحين كتب « هيغو » ان المقصلة في نظره تدعى لوزيرك[1] ، فانه لا يعني ان جميع المحكوم عليهم الذين تُقطع رؤوسهم هم لوزيرك ، لكن يكفي لوزيرك واحد كي تلطخ سمعتها الى الأبد . وإننا لنفهم ان تكون بلجيكا قد تخلت نهائياً عن إصدار عقوبة الموت بعد خطأ في الحكم ، وأن تكون انكلترا قد طرحت مسألة إلغاء هذه العقوبة بعد قضية هايز . وإننا لنفهم ايضاً

---

(١) انه اسم البريء الذي أعدم بالمقصلة في قضية « بريد ليون » .

استنتاجات ذلك المدعي العام الذي كتب ، حين استُشير بصدد طلب عفو عن مجرم ، يكاد يكون الجرم ثابتاً عليه وإن لم تكن ضحيته قد وُجدت : « ان بقاء «س» على قيد الحياة ، يضمن للسلطة إمكانية ان تدرس على مهل كل خيط جديد يدل على وجود زوجته[1] ، قد يكتشف فيما بعد ... وعلى العكس ، فان تنفيذ الاعدام ، بإلغائه امكانية الدراسة الفرصية هذه ، سيعطي ، أخشى ذلك ، لأرفع خيط قيمة نظرية ، وإمكانية أسف أرى من غير المناسب خلقها » . ان حب العدالة والحقيقة يعبّر عن نفسه هنا بأسلوب مؤثر ، ومن المناسب ان نذكر دوماً ، في محاكمنا الجنائية ، « امكانية الأسف » هذه ، التي تلخص تلخيصاً حازماً الخطر الذي يواجهه كل محلف . وبالفعل ، ان يموت البريء ، فان ما من انسان يستطيع له شيئاً ، سوى ان يعيد اليه اعتباره . فعند ذاك تُعاد له براءته ، التي لم يفقدها قط في الحقيقة ، لكن الاعدام الذي ذهب ضحية له ، وآلامه الرهيبة ، وموته الفظيع ، قد اصبحت مكتسبات أبدية . ولا يبقى علينا إلا ان نفكر بأبرياء المستقبل ، كي يجنبوا مثل هذه العذابات .

(١) كان المحكوم عليه متهماً بقتل زوجته . لكن جثة هذه الاخيرة لم يقع لها على أثر .

ولقد تمّ ذلك في بلجيكا ، اما في بلادنا ، فان الضمائر مطمئنة ، على ما يظهر .

لا ريب في انها مطمئنة الى فكرة ان العدالة ، هي الاخرى قد حققت تقدماً وتسير مع العلم خطوة خطوة . فحين يتكلم الخبير في محكمة الجنايات ، يبدو ان كاهناً يتكلم ، ويوافقه المحلفون الذين ترعرعوا على دين العلم ، على رأيه . بيد ان محاكمات قريبة العهد ، أهمها قضية بينار ، أعطتنا فكرة جيدة عما يمكن ان تكونه مهزلة الخبراء . ان الجرم لا يثبت بشكل افضل لمجرد انه اثبت في بوتقة مخبر ، ولو كانت مدرجة . إذ ان بوتقة اخرى ستقول العكس ، وتحتفظ المعادلة الشخصية بكل أهميتها في هذه الرياضيات الخطرة . ان نسبة العلماء الخبراء حقاً هي نفس نسبة القضاة الخبراء نفسانياً ، وأعلى بقليل من نسبة المحلفين الجادين والموضوعيين . واحتمال الخطأ قائم اليوم كالأمس . وغداً ، سيحكم خبراء آخرون بالبراءة على آبوت آخر . لكن آبوت سيكون قد مات ، علمياً هو الآخر ، والعالم الذي يزعم انه يبرهن على البراءة كما يبرهن على الاجرام ، لم يتوصل بعد الى بعث مَن يقتلهم .

وبين المذنبين انفسهم ، هل نستطيع ان نؤكد انه لم يعدم منهم

إلا مَن لا يمكن اصلاحهم ؟ ان جميع الذين تابعوا ، بداعي الضرورة مثلي ، في فترة ما من حياتهم ، القضايا الجنائية ، يعلمون انه تتدخل صدف كثيرة في اصدار حكم ما ، ولو كان مميتاً . ان رأس المتهم ، وأسلافه (غالباً ما يعتبر الزنا ظرفاً يزيد في بشاعة الجريمة من قِبل محلفين لم استطع قطعاً ان اصدق انهم كانوا أوفياء جميعاً ودوماً) ، ووقفته (التي لا تكون في صالحه إلا اذا كانت اتفاقية ، اي كوميدية ، في معظم الحـــالات) ، وطريقته في الكلام (المجرمون المزمنون يعرفون انه لا ينبغي عليهم ان يتلعثموا ولا يتكلموا بأسلوب أنيق حاذق) ، وحوادث الجلسة التي يتم تقديرها عاطفياً (والحقيقة ، مع الأسف ، ليست مؤثرة دوماً) ، وكثير من الصدف الاخرى ، تؤثر على قرار المحلفين النهائي . وفي لحظة اعلان حكم الموت ، نستطيع ان نكون على ثقـــة انه كان لا بد ، للوصول الى اكثر العقوبات يقينية ، من تضافر عدد كبير من الشبهات . وحين نعلم ان الحـكم بالموت يتعلق بتقدير يقوم به المحلفون للظروف المخففة ، وحين نعلم على الأخص ، ان اصلاح ١٨٣٢ منح محلفينا سلطة تقرير ظروف مخففـة غير محددة ، فإننـا نستطيع ان نتصور الحرية التي تركت لمزاج المحلفين المؤقت . انه ليس القانون الذي يقرر بدقـة الحالات التي ينبغي فيهـــا ان يصدر الحكم بالموت ، بل المحلفون هم الذين

يقدرونه للمحكوم ، اذا صحّ القول . ولما لم يكن هناك هيئتان محلفتان متماثلتان ، فان مَن نفذ فيه الاعدام كان يمكن ألا ينفذ . فهو إن كان في نظر سكان هذه المقاطعة الشرفاء مجرماً لا يمكن اصلاحه ، فان المواطنين الطيبين في مقاطعة اخرى قد يجدون له عذراً ما . ولسوء الحظ ، فان الساطور نفسه يسقط في كلتا المقاطعتين ، وهو لا يفرق .

ان صدف الزمان تنضم الى صدف الجغرافية لتعزز المهزلة العامة . ان العامل الشيوعي الفرنسي الذي أُعدم على المقصلة في الجزائر لأنه وضع قنبلة (اكتشفت قبل ان تنفجر) في مشلح احد المصانع ، قد حُكم عليه لعمله ولجو البلاد في آن واحد . فقد أرادوا ، من خلال الجو الحالي في الجزائر ، ان يبرهنوا للرأي العام العربي ان المقصلة موجودة ايضاً بالنسبة للفرنسيين ، وأن يرضوا في الوقت نفسه الرأي العام الفرنسي الساخط على جرائم الارهاب . وأثناء ذلك ، كان الوزير الذي يحمي هذا التنفيذ ، يقبل اصوات الشيوعيين في دائرته . ولو كانت الظروف غير ما هي عليه ، لنجا المتهم بجلده ، ومن الممكن بعدئذ ان يشرب ذات يوم ، بعد ان يصبح نائباً للحزب ، على نفس مائدة الوزير . ان مثل هذه الافكار

مريرة ، وأريد لها لو تظل حية في عقل حكامنا . عليهم ان يعرفوا ان الزمن والاعراف تتبدل ، وأنه سياتي يوم لن يبدو فيه المذنب ، الذي أعدم بسرعة اكبر مما ينبغي ، وحشاً الى هـــذا الحد . لكن الأوان يكون قد فات ، ولا يبقى مجال إلا للندم او النسيان . وهم ، بالطبع ، ينسون . غير ان الأذى الذي لحق بالمجتمع لن يتضاءل . لقد كان اليونانيون يرون ان الجريمة غير المعاقبة تعيث في المجتمع فساداً . لكن البراءة المدانة ، او الجريمة التي بولغ في عقـابها ، تدنس المجتمع بالقدر نفسه ، مع مرّ الزمن . ونحن نعرف ذلك ، في فرنسا .

قد يقال : هـذه هي عدالة البشر ، وهي على عواهنها خير من التعسف . لكن وجهة النظر الكئيبة هذه لا تحتمل إلا إزاء العقوبات العادية . انها فاضحة امام احكام الموت . لقد جاء في مؤلف كلاسيكي في الحقوق الفرنسية تبريراً لاستحالة وجود درجات في عقوبة الموت ، ما يلي : « ان العدالة الانسانية لا تطمح ابداً الى تامين هذه النسبية . لماذا ؟ لأنها تعرف انها قاصرة » . فهل ينبغي اذن ان نستنتج ان هذا القصور يسمح لنا بإصدار حكم مطلق ، وان على المجتمع ، ما دام غير واثق من تحقيق العـــدالة الخالصة ، ان يلقي بنفسه بسرعة ، راكباً اعظم المخاطر ، في الظلم المطلق ؟ واذا كانت العـدالة تعرف

انها عاجزة ، أفليس من المناسب ان تظهر بمظهر التواضع ، وأن تترك حول أحكامها هامشاً كافياً يمكن معه اصلاح الخطأ المحتمل[1] ؟ وهذا الضعف الذي يتيح لها ان تجد لنفسها ، بطريقة دائمة ، ظرفاً مخففاً ، ألا ينبغي عليها ان تنسبه دوماً الى الجرم نفسه ؟ هل يستطيع المحلفون ان يقولوا باحتشام : « اذا قتلناك خطأ ، فستسامحنا باعتبار الضعف الموجود في طبيعتنا المشتركة . لكننا نحكم عليك بالموت دون اعتبار لهذا الضعف ولا لهذه الطبيعة » . ان ثمة تضامناً بين جميع البشر في الخطأ والضلال . أفينبغي ان تتسلح المحكمة بهذا التضامن وأن يجرد المتهم منه ؟ كلا . واذا كان للعدالة من معنى في هذا العالم ، فانها لا تعني شيئاً سوى الاعتراف بهذا التضامن . وهي لا تستطيع ، من حيث ماهيتها بالذات ، ان تنفصل عن الرأفة . وبالطبع ، ان الرأفة لا يمكن ان تكون هنا إلا الشعور بألم مشترك ، لا تسامحاً تافهاً لا يأخذ بعين الاعتبار آلام الضحية وحقوقها مطلقاً . انها لا

(١) هنا القضاة انفسهم على انهم عفوا عن سيلون الذي قتل ابنته البالغة من العمر اربعة أعوام ، كي لا يعطيها لأمها التي كانت تريد ان تطلق . ولقد اكتشفوا بالفعل ، أثناء حبسه ، ان سيلون يشكو من ورم في الدماغ يمكن ان يفسر جنون عمله .

تستبعد العقاب، لكنها تعلق الادانة المميتة . انها تأنف من التدبير النهائي الذي لا رجوع فيه، والذي يظلم الانسان بأسره، ما دام لا يأخذ بعين الاعتبار بؤس المصير المشترك.

وفي الحقيقة، ان بعض المحلفين يعلمون ذلك حق العلم، لهذا غالباً ما نراهم يقبلون بظروف مخففة في جريمة لا يمكن لشيء ان يخفف منها . ذلك ان عقوبة الموت تبدو لهم عندئذ مبالغاً فيها، فيفضلون ألا يعاقبوا بما فيه الكفاية على ان يعاقبوا اكثر مما ينبغي . وعند ذاك تشجع صرامة العقوبة الشديدة الجريمة بدل ان تقاصّها . ولا تعقد جلسة واحدة في محكمة الجنايات دون ان نقرأ في صحافتنا ان الحكم غير منسجم، وانه يبدو، امام الوقائع، ناقصاً او مبالغاً فيه . لكن المحلفين لا يجهلون ذلك . كل ما هنالك انهم يفضلون، إزاء ضخامة العقوبة القصوى، ان يظهروا بمظهر المذهول على ان يورطوا لياليهم القادمة، وهذا ما سنفعله نحن انفسنا لو كنا مكانهم . انهم، لعلمهم انهم قاصرون، يستخلصون على الأقل النتائج المناسبة . وتكون العدالة الحقيقية معهم، بمقدار ما لا يكون المنطق معهم .

بيد ان هناك مجرمين كباراً لن يتهاون المحلفون في إدانتهم، في اي زمان او اي مكان . ان جرائمهم أكيدة والأدلة التي يأتي بها

الاتهام تنضم الى اعترافات الدفاع ، ولا ريب في ان ما فيهم من شذوذ ووحشية يصنفهم بين الفئة المريضة . لكن الخبراء النفسيين يؤكدون مسؤوليتهم في معظم الحالات . فمنذ عهد قريب ، في باريس ، اعترض شاب ، ضعيف الشخصية ، لكنه وديع ومحب ، شديد التعلق بذويه ، بأنه وجد نفسه مغتاظاً من أبيه اثر ملاحظة أبداها له بسبب عودته متأخراً . كان الأب يقرأ ، جالساً امام مائدة غرفة الطعام . ويتناول الشاب فأساً ، ويضرب أباه من الخلف عدة ضربات مميتة . ثم انهال ضرباً ، بالطريقة نفسها ، على امه التي كانت في المطبخ . وخلع ثيابه ، وخبّأ سرواله الملطخ بالدم في الخزانة ، وذهب ليقوم بزيارة لأهل خطيبته ، دون ان يترك شيئاً يبدو عليه ، ثم عاد الى بيته وأخبر البوليس بأنه وجد ذويه مقتولين . وسرعان ما اكتشف البوليس السروال الدامي ، وحصل ، دونما صعوبة ، على الاعترافات الهادئة لقاتل والديه . واستنتج الأطباء النفسانيون مسؤولية هذا القاتل من اغتياظه . بيد ان لامبالاته الغريبة التي أظهرها في السجن (قال لمحاميه ، مهنئاً نفسه على أن كثيراً من الناس ساروا في جنازة والديه : « لقد كانا محبوبين جداً ») لا يمكن ان تعتبر طبيعية . لكن قواه العقلية كانت سليمة ، على ما يظهر .

ان كثيرين من « الوحوش » يظهرون بوجوه لا يمكن النفاذ اليها . انهم يعدمون ، بمجرد اعتبار الوقائع . والظاهر ان طبيعة جرائمهم او كبرها لا يسمحان لأحد بأن يتصور امكانية توبتهم او تكفيرهم . اذن ينبغي فقط ان نحذر من معاودتهم الجرم ، وليس هناك من حل آخر سوى محو وجودهم . وعلى هذا الصعيد ، وعليه فقط ، تكون المناقشة حول عقوبة الموت مشروعة . اما في سائر الحالات الاخرى ، فان حجج المحافظين لا تقاوَم امام انتقاد أنصار الإلغاء . وفي هذا المجال ، وباعتبار الجهل الذي نحن فيه ، لا بد لنا من ان ندخل في مجازفة . فليس هناك اي حدث او اي تفكير يمكن ان يعطي الحق لأحد الطرفين : مَن يرى انه يجب ان تمنح فرصة لحثالة البشر ، ومَن يرى ان هذه الفرصة غير مجدية . لكن ربما كان من الممكن ، عند هذا الحد الاخير ، ان نتجاوز التناحر الطويل الأمد بين أنصار عقوبة الموت وخصومها ، بتقديرنا فائدة هذه العقوبة اليوم ، في اوروبا . وسأحاول ، بالقليل القليل من الكفاءة ، ان ألبّي أمنية حقوقي سويسري ، الاستاذ جان غرافان ، الذي كتب عام ١٩٥٢ ، في دراسته المرموقة عن عقوبة الموت : « ... إزاء المشكلة التي تنطرح من الآن فصاعداً على ضميرنا وعلى عقلنا ، نرى ان الحل ينبغي ان يُبحث عنه لا في مفاهيم الماضي

ومشاكله وحججه ، ولا في آمال المستقبل ووعوده النظرية ، بل في الافكار والمعطيات والضرورات الراهنـة »[1] . وبالفعل ، نستطيـع ان نناقش الى الأبد ، عن محاسن عقوبة الموت وأضرارها عبر القرون او في سماء الافكار . لكنها تلعب دوراً واهناً الآن ، وعلينا ان نحدد موقفنا الآن وهنا ، إزاء الجلاد المعاصر . فماذا تعني عقوبة الموت بالنسبة لبشر نصف القرن هذا ؟

لنقل ، رغبة في التبسيط ، ان مدنيتنا قد أضاعت القيم الوحيدة التي تستطيـع ، الى حد ما ، ان تبرر هذه العقوبة ، وهي تشكو على العكس من الشرور التي تقتضي إلغاءها . وبتعبير آخر ، ان إلغـاء عقوبة الموت يجب ان يطالب بـه الأعضاء الواعون في مجتمعنا ، لأسباب منطقية وواقعية في آن واحد .

ولنتكلم عن النـاحية المنطقية اولاً . ان نقرر ان رجلاً ينبغي ان يحلّ به العقاب الأقصى ، يعني ان نقرر ان هذا الرجل لم يعد له من حظ في التفكير . وحول هذه النقطة ، لنكرر ذلك ، تتواجه الحجج خبط عشواء وتتبلور في تعارض عقيم . ولكن ، على الضبط ،

(١) مجلة علم الإجرام والبوليس الفني ، جنيف ، عدد خاص ، ١٩٥٢ .

لا يستطيع اي منا ، ان يدلي برأي قاطع في هذا الصدد ، لأن كلاً منا هو الخصم والحكم . ومن هنا كان عدم يقيننا حول الحق الذي لنا في القتل ، وعجزنا عن ان يقنع بعضنا بعضاً . فبدون براءة مطلقة ، لا يوجد قاضٍ مطلق العدالة . والحال اننا جميعاً اقترفنا شراً في حياتنا ، وهذا الشر قد يصل احياناً الى حد الجريمة المجهولة ، وإن كان لا يقع تحت طائلة القانون . ليس هناك عادلون ، بل مجرد قلوب متفاوتة الفقر في العدالة . ان العيش يسمح لنا ، على الأقل ، بمعرفة ذلك وبأن نضيف الى مجموع اعمالنا شيئاً من الخير يعوض ، جزئياً ، عن الشر الذي ألحقناه بالعالم . ان هذا الحق في الحياة ، الذي يتوافق مع امكانية التفكير ، هو الحق الطبيعي لكل انسان ، حتى وإن كان من حثالة البشر . ان أسفل المجرمين وأنزه القضاة يلتقيان في هذا الحق جنباً الى جنب ، بائسين ومتضامنين سواسية . والحياة الاخلاقية بدون هذا الحق مستحيلة تماماً . وليس مسموحاً لأي منا ، على الأخص ، ان ييأس من انسان واحد ، إلا بعد موته الذي سيجعل من حياته مصيراً ويسمح بالتالي بالحكم النهائي . لكن ان نصدر الحكم النهائي قبل الموت ، وان نقضي بختم الحسابات والدائن لا يزال على قيد الحياة ، فهذا ليس من حق اي انسان . وعلى هذا الصعيد ، على الأقل ، من يحكم حكماً مطلقاً يدين نفسه إدانة مطلقة .

لقد صرح برنار فالو ، من عصابة مازوي ، عميل الغستابو ، الذي حُكم عليه بالموت بعد اعترافه بالجرائم العديدة الرهيبة التي اقترفها ، والذي مات بأعظم شجاعة ، صرح بنفسه انه لا يمكن ان يعفى عنه . لقد قال لرفيق له في السجن . « ان يديَّ حمراوان بدم كثير »[1] . يقيناً ، لقد وضعه الرأي العام ورأي قضاته بين مَن لا يمكن اصلاحهم ، وكنت ساقبل بهذا لولا انني قرأت شهادة مدهشة . اليكم ما قاله لهذا الزميل نفسه ، بعد ان صرح بانه يريد ان يموت بشجاعة : « أتريد ان أخبرك بعميق أسفي . حسناً ! انني آسف على انني لم أعرف قبل الآن الكتاب المقدس الموجود لديَّ هنا . أؤكد لك انني ما كنت وصلت الى ما وصلت اليه » . وليس المقصود هنا الاسترسال مع التخيلات التقليدية وتذكُّر المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة الذين صوَّر فيكتور هيغو طيبتهم . لقد كانت عصور النور ، كما يقال ، تريد إلغاء عقوبة الموت بحجة ان الانسان خير بجوهره . وبالطبع ، انه ليس كذلك (انه أسوأ او أفضل) . ونحن نعرف ذلك بعد عشرين سنة من تاريخنا العظيم . لكن لأنه ليس كذلك ،

---

(١) جان بوكونيانو في كتابه « حي الوحوش » سجن فرين » .

لا يستطيع انسان ان ينزل نفسه منزلة القاضي المطلق ، وان يصدر حكمه بحق وجود اسفل المذنبين ، ما دام أي منا لا يستطيع ادعاء البراءة المطلقة . ان الحكم الاقصى يحطم التضامن الانساني الوحيد الذي لا يحتمل النقاش ، التضامن ضد الموت ، وهو لا يمكن ان يكون شرعياً إلا بواسطة حقيقة او مبدأ يضع نفسه فوق البشر .

وفي الحقيقة ، كان العقاب الاقصى دوماً ، على مر الازمان ، عقوبة دينية . وحين كان يصدر باسم الملك ، ممثل الله على الارض ، او من قِبل الكهنة ، او باسم المجتمع المعتبر هيئة مقدسة ، لم يكن يحطم التضامن الانساني آنذاك ، بل يحطم انتماء المذنب الى المجتمع الإلهي ، القادر وحده على منحه الحياة . ان الحياة الارضية تؤخذ منه بلا ريب ، لكن امكانية التكفير تترك له . ان الحكم الحقيقي لم يصدر ، انما سيصدر في العالم الآخر . اذن فالقيم الدينية ، ورجاحة الايمان بالحياة الأبدية ، هي القيم الوحيدة التي يمكن ان ينبني عليها العقاب الاقصى ما دامت تمنع ، حسب منطقها الخاص ، ان يكون نهائياً لا رجوع فيه . وعندئذ لا يكون مبرراً إلا بمقدار ما لا يكون نهائياً .

لقد قبلت الكنيسة الكاثوليكية دوماً ، على سبيل المثال ، بضرورة

عقوبة الموت . ولقـــد كانت تتولى هي نفسها اصدارها في عصور سابقة ، ودونما بخل . وهي لا تزال الى اليوم تبررها وتعترف للدولة بحق تطبيقها . ومهما كان موقفها قابلاً لتاويلات متفاوتة ، فاننا نجد فيه شعوراً عميقاً عبَّر عنه مباشرة ، في عام ١٩٣٧ ، مستشار الامة السويسري في فريبورغ ، أثنـــاء مناقشة في المجلس القومي ، حول عقوبة الموت . فالسيد غران يرى ان أسوأ المجرمين يعود الى نفسه امام تهديد التنفيذ : « انه يتوب فيسهل استعداده للموت . لقد أنقذت الكنيسة أحد أعضائها ، وحققت رسالتها الإلهية . ولهذا رضيت دوماً بعقوبة الموت ، لا كوسيلة للدفاع المشروع فحسب ، بل ايضاً كوسيلة عظمى للخلاص ... ودون ان نزعم ان عقوبة الموت هي من اختراع الكنيسة ، إلا اننا نقول ان هذه العقوبة تستطيع ان تدّعي لنفسها مفعولاً شبه إلهي ، كالحرب » .

واستناداً الى هذه الفكرة نفسها بلا ريب ، كنا نستطيع ان نقرأ ، على سيف جلاد فريبورغ ، هذه العبارة : « ايها الرب يسوع ، انت القاضي » . وهكذا كان الجلاد يجد نفسه مقلداً وظيفة مقدسة . انه الرجل الذي يهدم الجسد ليسلم الروح الى الحكم الإلهي . الذي لا يمكن لأي انسان ان تكون له عنه فكرة سابقة . وسيقدّر القراء

على الأرجح ، ان أمثال هذه العبارات تجرّ معها التباسات فاضحة . ولا ريب في ان هذا السيف إهانة اضافية لشخص المسيح ، في نظر مَن يتمسك بتعاليم يسوع . ونستطيع ان نفهم ، على هـذا الضوء ، الكلمة الرهيبة التي فاهَ بهـا روسي محكوم قبل ان يشنقه جلادو القيصر ، في عـام ١٩٠٥ ، عندما قال بحزم للكاهن الذي جاء يعزيه بصورة المسيح : « ابتعـد ولا تدنس القدسيات » . وغير المؤمن هو الآخر لا يستطيع ان يمنع نفسه من التفكير بانه ينبغي على البشر الذين بنوا ايمانهم على فكرة الضحية المروعة لخطأ قانوني [١] ، ان يتحفظوا على الأقل امـام القتل الشرعي . ويمكننا ايضاً ان نذكّـر المؤمنين بأن الامبراطور جوليان لم يكن يريد ، قبل اهتـدائه ، ان يسلّـم المسيحيين مهامّ رسمية ، لأن هؤلاء كانوا يرفضون رفضاً قاطعاً اصدار أحكام الموت او المشاركة فيها . اذن ، لقد اعتقد المسيحيون ، طوال خمسة قرون ، ان التعليم الاخلاقي الحرفي لمعلمهم يمنع القتل . لكن الايمان الـكاثوليكي لا يتغذى فقط من تعليم المسيح الشخصي ، انه يتغذى ايضاً من « العهد القـــديم » ومن القديس بولس وآباء

---

(١) يقصد بذلك قتل اليهود للمسيح .   (المترجم)

الكنيسة على حد سواء . وخلود الروح والبعث العام للأجسام هما بشكل خاص من مقومات العقيدة الكنسية . ومن هنا كانت العقوبة القصوى ، في نظر المؤمن ، عقاباً مؤقتاً يترك الحكم الاخير معلقاً ، وتدبيراً ضرورياً فقط للنظام الارضي ، وتدبيراً ادارياً لا يقضي على المذنب بل يمهد على العكس لخلاصه . وأنا لا أقول ان المؤمنين جميعاً يفكرون على هذا النحو ، واني لأتصور بدون مشقة ان يقف بعض الكاثوليكيين موقفاً أقرب الى المسيح منه الى موسى او القديس بولس . إلا اني أقول فقط ان الايمان بخلود الروح سمح للكاثوليكية بطرح مشكلة العقوبة القصوى بالفاظ متفاوتة كثيراً ، وبتبريرها .

لكن ماذا يعني هذا التبرير في المجتمع الذي نعيش فيه ، والذي لم يعد مقدساً لا في مؤسساته ولا في أعرافه ؟ فحين يصدر حاكم ملحد او ريبي او لا أدري ، حكم الموت على محكوم غير مؤمن ، فانه يلفظ عقاباً نهائياً لا يمكن إعادة النظر فيه . انه يضع نفسه على عرش الله [1] دون ان تكون له قدراته ، ودون ان يؤمن به

---

(١) من المعروف ان قرار المحلفين يبدأ دوماً بالعبارة التالية : « امام الله وضميري » ...

على كل حال . مجمـــل القول ، انه يقتل لأن أسلافه كانوا يؤمنون بالحياة الأبدية . لكن المجتمع ، الذي يزعم انه يمثله ، يلفظ في الواقع تدبيراً ماحقاً للوجود ، ويحطم المجتمع الانساني المتحد ضد الموت ، وينزل نفسه منزلة القيمة المطلقة مـا دام يدعي السلطة المطلقـة . وهو بلا ريب ينتدب كاهناً لإرساله الى المحكوم عليه ، بفاعل التقليد . ويستطيع الكاهن ان يأمل شرعاً ان يساعد الخوف من العقاب على اهتـــداء المذنب . لكن مَن يقبل بأن تبرر ، بهذا الحساب ، عقوبة مفروضة ومتقبلة في أغلب الاحيان ، بروح مغايرة تماماً ؟ ان الايمان قبل الخوف شيء ، والاهتداء الى الايمان بعد الخوف شيء آخر . ان الاهتداء بالنار او الساطور يظل دوماً مشبوهاً . ولقد كان من حقنا ان نعتقد ان الكنيسة تخلت عن الانتصار على الكافرين بالارهاب . و في كل الاحوال ، فان المجتمع الفـاقد لقدسيته لا يستطيع ان يستخلص شيئاً من اهتـداء يدّعي انه لا يهمه . انـه يسنّ قصاصاً مقـدساً ، وفي الوقت نفسه يجرّده من مبرراته وفائدته . انه يفكر بنفسه وكانه يـــذي ، ويحق بمطلق القوة الاشرار من حظيرته ، وكأنه الفضيلة عينها . شأنه شأن رجل محترم يقتل ابنه الحائد عن طريق الصواب قائلاً : « حقاً ، لم أعد أعرف ما أفعل به » . انه يمنح نفسه حق الانتقـــاء ، وكانه الطبيعة عينهـا ، وحق إضافة آلام لامحدودة الى الاعدام ، وكانه إله قادر .

وعلى كل ، فان التاكيـد بأنه ينبغي فصل الانسان فصلاً مطلقاً عن المجتمع لأنه شرير شراً مطلقـاً ، يعني القول ان هـذا المجتمع خيّـر خيراً مطلقاً ، وهـــذا ما لن يصدقه انسان عاقل اليوم . لن يصدق احد ذلك ، بل انه سيعتقد العكس بسهولة اكبر . ان مجتمعنا لم يصبح رديئاً ومجرماً الى هذا الحد إلا لأنه أنزل نفسه منزلة الغاية الاخيرة ، وبات لا يحترم شيئاً غير بقـــائه او نجاحه في التاريخ . يقيناً ، لقد زالت عنه قدسيته . لكنه أخذ منـذ القرن التاسع عشر يكوّن لنفسه بديلاً من دين ، بطرحه نفسه كموضوع للعبادة . ان مذاهب التطور وأفـكار الانتقـاء التي كانت ترافقها أنزلت مستقبل المجتمع منزلة الهدف الاخير . ان الطوبائيات السياسية التي انبنت على هـذه المذاهب أحلت ، في نهـاية الازمان ، عصراً ذهبياً يبرر مقـدماً جميع المشاريـع . لقـد اعتاد المجتمع على إضفاء طابـع الشرعية على كل ما يمكن ان يخدم مستقبله ، واعتاد بالتالي على استعمال القصاص الأعظم بطريقـة مطلقة . ومن هنـا اعتبر كل مـا يناقض مشروعه وعقـائده الزمنية جريمة وانتهاكاً للقدسيات . وبتعبير آخر ، اصبح الجلاد موظفاً بعـد ان كان كاهناً . ونتيجة ذلك كله واضحة ، ألا وهي ان مجتمع نصف القرن هذا الذي أضاع الحق في اصدار العقوبة القصوى ، بموجب المنطق السليم ، ينبغي عليه الآن ان يلغيها لأسباب متعلقة بالواقعية .

كيف تحـــدد حضارتنا موقفها بالفعل ، امام الجريمة ؟ الجواب بسيط : منذ ثلاثين سنة وجرائم الدولة تفوق بكثير جرائم الافراد . انني لا أتكلم حتى عن الحروب العـامة ، او المحلية ، وإن كان الدم كحولاً يسمم ، مع مرّ الزمن ، كافتك الخمور . لكن عـدد الافراد الذين تقتلهم الدولة مباشرة أخذ نسباً فلكية ، وهو يتجاوز اليوم ، الى ما لانهاية ، الجرائم الخاصة . ان عدد المحكومين العاديين يتضاءل ، بينما يزداد عدد المحكومين السياسيين اكثر فاكثر . والدليل ان كلاً منـا ، مهما كان محترماً ، يستطيع ان يتصور امكانيـة اعدامه ذات يوم ، في حين ان هذا الاحتمال كان سيبدو مضحكاً في أوائل القرن . ان نكتة الفونس كار[1] : « ليبدأ السادة القتلة » لم يعد لها من معنى . ان اكبر سفاكي الدماء هم انفسهم الذين يعتقدون ان الحق والمنطق والتاريخ معهم .

اذاً فليس على مجتمعنا ان يحمي نفسه من الفرد بمقدار ما عليه ان يحمي نفسه من الدولة اليوم . ومن الممكن ان تكون النسب قد انعكست في غضون ثلاثين عاماً ، لكن الدفاع المشروع ينبغي اليوم

---

(١) كاتب فرنسي (١٨٠٨ – ١٨٩٠) . (المترجم)

ان يوجّه ضد الدولة وضدها وحدها في البداية . ان العدالة ومقتضيات الواقعية تحتم ان يحمي القانون الفرد ضد دولة مستسلمة لجنون التحزب او الكبرياء . ان شعار تعاضدنا ينبغي ان يكون اليوم : « لتبدأ الدولة ولتلغِ عقوبة الموت » .

لقد قيل ان القوانين الدموية تلطخ الاخلاق بالدم . لكن قد يحدث ان توجد حالة من السفالة ، في مجتمع معين ، لا تتمكن فيها الاخلاق ، رغم جميع الاضطرابات ، من ان تصبح دامية دموية القوانين . ان نصف اوروبا يعرف هذه الحالة . ولقد عرفناها نحن الفرنسيين ، واننا لمهددون بأن نعرفها من جديد . ان مَن أعدمهم الاحتلال أفضوا الى مَن أعدمهم التحرير ، ويحلم أصدقاء هؤلاء الاخيرين بالانتقام . وفي مكان آخر تستعد بعض الدول المثقلة بالكثير من الجرائم لإغراق إجرامها في مجازر اكبر ايضاً . انهم يقتلون من أجل أمة او من أجل طبقة مؤلهة . انهم يقتلون من أجل مجتمع قادم ، يؤلّه هو الآخر . ومَن يظن انه يعرف كل شيء يتصور انه يستطيع كل شيء . ان أصناماً زمنية ، تتطلب ايماناً مطلقاً ، تصدر بلا كلل عقوبات مطلقة . وان أدياناً لا تعالي فيها تقتل قتلاً جماعياً محكومين بلا أمل .

كيف سيتسنى لمجتمع نصف القرن الاوروبي ان يبقى على قيد الحيـاة ، دون ان يقرر الدفاع عن الاشخاص ، بكل الوسائل ، ضد اضطهاد الدولة ؟ ان منع تنفيذ الموت برجل يعني المناداة علناً بأن المجتمع والدولة ليسا بقيم مطلقـة ، والتقرير بأن لا شيء يأذن لهما بسنّ قوانين نهائية او بتسبيب مـــا لا يمكن الرجوع عنه . ولولا عقوبة الموت ، ربما كان غبرييل بيري وبرازياك بيننا اليوم . وربمـا كنا نستطيـع ان نحاكمها حسب رأينا ، وان نلفظ بكبرياء حكمنـا بدل ان يحـاكانا هما الآن ، بينما نلتزم جانب الصمت . ولولا عقوبة الموت لما سمحت جثة راجك المجر ولاستقبلت المانيا لو كانت أقلّ إجراماً استقبالاً أفضل في اوروبا ، ولمـا احتضرت الثورة الروسية في العـار ، ولكانت وطأة الدم الجزائري أخفّ على ضمائرنا . ولولا عقوبة الموت أخيراً ، لما أنتنت اوروبا بالجثث المتراكمـة على أرضها المنهكة منذ عشرين عاماً . ان جميـع القيم ، في قارّتنا ، انقلبت بسبب الخوف والحقـد ، بين الافراد كما بين الأمم . ان صراع الافكار يتم بالحبل والساطور . ولم يعد المجتمع الانساني والطبيعي هو الذي يمارس حقوقه في القمع ، بل العقيدة المسيطرة والمطالبـة بهذه التضحيات الانسانية . ولقد أمكن لأحدهم[1] ان يكتب : « ان العبرة التي تعطيها

---

(١) فرانكار .

المقصلة دوماً هي ان حياة الانسان تكف عن ان تكون مقدسة ، حين نرى ان من المفيد قتله » . وعلى ما يبدو ، فان هـذه الفائدة تزداد ، والعبرة تنتشر ، والعدوى تمتد الى كل مكان ، وتمتد معها فوضى العدمية . ينبغي اذاً ان نقوم بعملية إيقاف مسرحية ، وان نعلن ، في المبادىء وفي المؤسسات ، ان الشخص الانساني فوق الدولة . وكذلك فان كل تدبير يخفف ضغط القوى الاجتماعية على الفرد ، سيساعد على إنقاذ اوروبا من احتقان الدم ، وسيسمح لها بأن تفكر تفكيراً أفضل وبان تتقدم نحو الشفاء . ان مرض اوروبا هو انها لا تؤمن بشيء ، وتزعم انها تعرف كل شيء . لكنها لا تعرف كل شيء ، يجب ان نقول ذلك . واذا ما حكمنا من التمرد والرجاء الذي نحن فيه ، فانها تؤمن بشيء ما : انها تؤمن بأن شقاء الانسان النهائي يمسّ ، عند حد غامض ، عظمته النهائية . لقد فقد معظم الاوروبيين الايمان ، وفقدوا معه التبريرات التي كان يأتي بها على صعيد العقاب . لكن معظم الاوروبيين يتقيأون ايضاً عبـارة الدولة التي ادّعت ايضاً آنها تنوب مناب الايمان . ان علينا من الآن فصاعداً ، ونحن في منتصف الطريق ، ونحن واثقون وغير واثقين ، وعازمون على ألا نقاسي وعلى ألا نضطهد ، إن علينا ان نتعرف في الوقت نفسه أملنا وجهلنا ، وان نرفض الايمان المطلق ، والقانون الذي لا رجوع فيه .

ان لدينا من المعرفة ما يكفي لنقول ان هذا المجرم الكبير يستحق الاشغال الشاقة المؤبدة . لكنا لا نملك من المعرفة ما يكفي لنقرر تجريده من مستقبله الخاص ، اي من امكانيتنا المشتركة في التفكير . ان إلغاء عقوبة الموت ينبغي ان يكون المادة الاولى في الدستور الاوروبي الذي نأمل به جميعاً ، دستور اوروبا الغد المنتظرة .

ان الطريق ، من قصائد القرن الثامن عشر الانسانية الى المقصلات الدامية ، مستقيمة ، والجلادون اليوم ، جميعنا نعرف ذلك ، انسانيو النزعة . وبالتالي لن يكون علينا من حرج ، مهما شككنا بالعقيدة الانسانية في مشكلة كمشكلة عقوبة الموت . اني أودّ اذاً ، وقد قاربت على الانتهاء ، ان اكرر انه لا الاوهام عن الطيبة الطبيعية للانسان ، ولا الايمان في عصر ذهبي قادم ، هي التي تفسر معارضتي لعقوبة الموت ، بل ان إلغاءها ، على العكس ، يبدو لي ضرورياً لأسباب راجعة الى التشاؤم المبرر والمنطق والواقعية ، لا لأن القلب لا دخل له فيما أقول . ان مَن قضى أسابيع في رفقة النصوص والذكريات والبشر الذين لهم علاقة بالمقصلة من بعيد او قريب ، لا يستطيع ان يخرج من هذا الدرب الشائك كما دخل اليه . لكني في الوقت نفسه لا اعتقد ، يجب تكرار ذلك ، ان لا وجود لأي مسؤولية في هذا

العـــالم ، ولا اعتقد ان علينا ان نخضع لهذا الاتجاه الحديث الذي ينادي بغفران كل شيء ، الضحية والقاتل ، في بلبلة واحدة . ان هذه البلبلة العاطفية الخالصة تقوم على الجبن اكثر منها على الكرم ، وهي تبرر في النهاية كل ما هو سيىء في هذا العالم . واذا ما أكثرنا من المباركة ، فاننـا سنبارك ايضاً معسكر العبيد ، والقوة الغاشمة ، والجلادين المنظمين ، ومجون كبار الوحوش السياسية ، وسنسلم في النهاية اخواننا ، وهذا ملحوظ حولنا . لكن انسان العصر ، في وضع العـالم الراهن ، يطالب بقوانين ومؤسسات نقـاهة ، تلجمه دون ان تسحقه . انه بحاجة ، أثنـــاء انطلاقه في ديناميكية التاريخ التي لا تكبح ، الى فيزياء والى عدد من قوانين التوازن . ومجمل القول ، انه بحاجة الى مجتمع عقل لا الى هذه الفوضى التي ألقت به فيها كبرياؤه الخاصة وسلطات الدولة التي لا حدّ لها .

انني مقتنع بأن إلغـــاء عقوبة الموت سيساعدنا على التقـدم في طريق هذا المجتمع . وستستطيـع فرنسا ، لو أخذت هـذه المبادهة ، ان تقترح مدّها الى البلدان التي لم تلغِ بعد عقوبة الموت ، في كلا جانبي الستار الحديدي . لكن عليها قبل كل شيء ان تعطي المثل . وستحل آنذاك مكان عقوبة الموت الاشغال الشاقة المؤبدة بالنسبة لمن لا

يرجى منه اصلاح ، والاشغال الشاقة المؤقتة بالنسبة للآخرين . ومن يقدّر ان هـذه العقوبة أقسى من العقوبة القصوى ، فاننـا سنجيبه مندهشين انه لم يقترح ، في مثل هذه الحالة ، ادخارها لأمثال لاندرو[1] ، وتطبيق العقوبة القصوى على المجرمين الثانويين . وسنذكّره ايضاً بأن الاشغال الشاقة تترك للمحكوم عليه امكانية اختيار الموت ، في حين ان المقصلة لا تفتح اي طريق للعودة . امـــا مَن يقدّر ، على العكس ، ان الاشغال الشاقة عقوبة متساهلة ، فسنجيبه اولاً انه يفتقر الى الخيـال ، وان الحرمان من الحرية يبـدو له ثانياً قصاصاً خفيفاً بمقدار ما علمنا المجتمع احتقار الحرية[2] .

---

(١) مجرم روّع فرنسا بجرائمه البشعة . وكانت ضحاياه من النساء . كان يوهم المرأة بحبه لها ، ثم يقتلها ، ويحرقها في فرن عنده . أُعدم عام ١٩٢٢ .
(المترجم)

(٢) اليكم ايضاً تقرير النائب ديبون في الجمعيـة الوطنية ، عن عقوبة الموت ، في ٣١ أيار ١٧٩١ : « ان طبعاً حاداً محرقاً يتأكله (القـاتل) ، وأكثر ما يخشاه هو الراحة . انها حالة تتركه مع نفسه ، وإنمـا ليخرج منها يزدري الموت باستمرار ويسعى الى القتل . العزلة وضميره ، هـذا هو عذابه الحقيقي . ألا يدلنا هذا على اي نوع من القصاص يجب ان تفرضوه عليه ، وعلى اي نوع سيكون حساساً به اكثر من غيره ؟ ألا ينبغي ان نستمد من طبيعة المرض الدواء الذي سيشفيه ؟ » . ان هذه الجملة الاخيرة تجعل من هذا النائب القليل الشهرة ممهداً حقيقياً لعلماء النفس في العصر الحاضر .

ان قايين لم يقتل ، لكن البشر ينظرون اليه على مرّ القرون نظرة استنكار : هـذه هي ، على كل حال ، الامثولة التي ينبغي علينا ان نستخلصها من العهد القـديم ، مع استثناء الأناجيل ، بدلاً من ان نستوحي الامثلة الفظة من الشريعة الموسوية . ولا شيء يمنع على كل حال ان تقـــدم بلادنا على تجربة ما ، محددة زمنياً (لعشر سنوات مثلاً) ، اذا كان برلماننا لا يزال عاجزاً عن التفكير في اقتراعاته المجندة لإنتاج الكحول بذلك التدبير الحضاري الكبير الذي هو إلغاء عقوبة الموت نهائياً . واذا كان الرأي العـام وممثلوه لا يستطيعون حقاً ان يتخلوا عن هذا القانون الكسول الذي يكتفي بمحق وجود من لا يستطيع اصلاحه ، فلنسعَ على الأقـل ، بانتظار يوم تشرق فيه الحياة الجدية والحقيقية الى إلغاء هذا « المسلخ الرسمي »[1] الذي يلوّث مجتمعنا . ان عقوبة الموت كما تطبق ، ومهما كان تطبيقها قليلا ، لهي مجزرة مقرفة ، إهانة موجّهة الى شخص الانسان وجسمه . ان بتر العنق هـذا ، وهـذا الرأس الحي والمقطوع ، ونافورات الدم الطويلة هـذه ، ليعود تاريخها الى عصر همجي كان يعتقد انه يؤثر

---

(١) تارد .

على الشعب بمشاهد مذلّة . واليوم ، إذ يتم تنفيذ هـذا الموت الدنيء خلسة ، فأي معنى بقي لهذا العذاب ؟ الحقيقة هي اننا نقتل في عصر الذرّة كما كنا نقتل في عصر القبان . وليس ثمة من انسان ، طبيعي الحساسية ، لا يأخذه الغثيان ، لمجرد التفكير بهـذه الجراحة الفظة . واذا كانت الدولة الفرنسية عاجزة عن الانتصار على نفسها في هـذا المضمار ، وعن ان تقـدم لأوروبا احد الأدوية التي هي بحاجة اليها ، فلتبدأ على الأقل بإصلاح طريقـــة تطبيق عقوبة الموت . ان العلم الذي يفيـد في القتل بكثرة يستطيع ان يفيـد على الأقل في القتل بحشمة . ان بنجاً ينقل المحكوم عليه من حالة النوم الى الموت ، ويظل بمتناوله لمدة يوم على الأقل كي يستعمله بحرية ، ويفرض عليه بطريقـة اخرى فيما اذا رفض استعماله او خانته ارادته ، ان بنجاً كهذا سيضمن الموت ، اذا ما كنا متمسكين به ، لكنه سيضفي شيئاً من الحشمة على عملية ليس فيها اليوم إلا عرض قذر وبذيء .

انني اشير الى هـذه الحلول الوسط بمقدار مـا ينبغي علينا ان نيأس احيـــاناً من ان نرى الحكمة والحضارة تفرضان نفسهما على المسؤولين عن مستقبلنا . ان معرفة عقوبة الموت على حقيقتها وعدم القدرة على منع تطبيقها شيء لا يحتمل جسمياً بالنسبة لبعض البشر .

وهم اكثر عدداً مما يظن . انهم هم ايضاً يقاسون من هـذه العقوبة ، على طريقتهم ، وبدون اي عدل . فلنخفف على الأقل من وطاة هـذه الصور القذرة التي يرزحون تحتها ، والمجتمع لن يخسر بذلك شيئاً . لكن هـــذا ايضاً ، في النهاية ، ليس كافياً . فلن يكون هناك سلام دائم ، لا في قلوب الأفراد ولا في أخلاق المجتمع ، ما لم يوضع الموت خارج القانون .



نشرت « **دار مكتبة الحياة** » للطباعة والنشر ، بالاضافة الى كتب اعلام الادب والفكر الغربي امثال: ارنست همنغواي ، وجان بول سارتر ، وشبنغلر ، وباسترناك ، وبرنارد شو ، وغيرهم ، الكتب الآتية لألبير كامو :

● **اسطورة سيزيف :**

ترجمة انيس زكي حسن

وهو بحث فكري عميق ، يعالج فيه موضوع الحياة الانسانية واللاجدوى التي يعيش فيها حس الفنان .

● **السقطة :**

ترجمة انيس زكي حسن

كتاب بأسلوب الرواية ، يرسم فيه المؤلف صورة الضياع الانساني وحس الفراغ والقلق الذي يعاني منه الانسان الحديث .

● أعراس :

ترجمة جورج طرابيشي

مجموعة مقالات كتبت بأسلوب شعري رفيع في مناسبات انسانية مختلفة .

● المقصلة :

ترجمة جورج طرابيشي

دراسة هامة عن احكام العقاب التي تنص على الاعدام . وعرض إنساني عميق لشعور المحكومين واختلاجات نفوسهم عندما يعلمون بموعد اعدامهم .

● المنفى والملكوت :

ترجمة خيري حماد

مجموعة قصص انسانية يبرز فيها فن (كامو) في اروع صوره .